النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد: 349

من 3 إلى 9 مارس 2020

• الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

المديونية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية وعلى السيادة الوطنية

ضيف العدد: ع الحفيظ إسلامي

كلما تصاعدت الفاشية في المجتمعات إلا وأصبح العالم أمام خيار الاشتراكية كبديل حتمي عن الرأسماليات المريضة وفكرها الفاشي الخطير.

واقع اليسار في المغرب اليوم 5

الخلفيات السياسية لقانون اقتناء الأراضي الفلاحية من طرف الأجانب 6

الماركسية والتبعية 10

ثلاثية القمع الفكري في بلاد الحكرة 13

كلمة العدد

حتى يكتمل بناء جبهة اجتماعية حقيقية في المغرب

بين الفكرة والتأسيس العملي لإخراج عمل جبهوي إلى الوجود، مساحة شاسعة من الجدل، بين الاختلاف والائتلاف. عمل جبهوي يبدو بسيطا في تشكيله، مرنا ومفتوحا في تنظيمه. من هنا كانت ولادة الإطار التنسيقي بمضمون العمل بالحد الأدنى المشترك بين مكونات سياسية، نقابية، حقوقية، نسائية شبيبية وجمعوية اختار لها المؤسسون اسم "الجبهة الاجتماعية المغربية"، انطلقت عمليا ببرنامج نضالي لتخليد الذكرى التاسعة لحركة 20 فبراير المجيدة وما عرفه هذا التخليد من قمع ومنع في بعض المناطق، ثم تنظيم مسيرة الدار البيضاء يوم 23 من نفس الشهر، مسيرة لم تنجو التعبئة والمشاركة فيها من التضييق ومحاولات تحجيمها...غير أن الإصرار الكبير للمناضلات والمناضلين على ضرورة إنجاح المحطتين النضاليتين كان حاسما رغم ما يمكن تسجيله من نواقص وملاحظات.

إن الخوض في كل تجربة عمل وحدوي في بلادنا لا يخلو من البحث في العوامل الذاتية والموضوعية، الحاملة لشروط النجاح كما تحمل قانون الفشل والعودة إلى الحالة البئيسة التي تنتج الحلقية والإحباط. فالجميع يعرف مستوى الحالة التي أصبحت عليها الأوضاع العامة في بلادنا بمختلف مستوياتها، الاقتصادية والاجتماعية كما السياسية والثقافية. لقد تم وضع المغرب في سكة الخنوع والخضوع للتبعية وتوصيات المؤسسات المالية للامبريالية كأنه قدر محتوم لا مفر منه. بينما يتمتع شعبنا بكل شروط النجاة بنفسه بالنضال ضد التبعية والاستبداد ومن أجل التحرر والديمقراطية والعدالة والمساواة.

لذلك تعتبر الجبهة الاجتماعية مكسبا جماعيا وجب تحصينه من انحرافين كبيرين:

الانحراف الأول: اعتبار الجبهة في صيغتها الحالية هي الصيغة النهائية الكاملة والقادرة على التأطير وتنظيم نضال جماهير شعبنا المتنوع المطالب الاجتماعية.

الانحراف الثاني: إرجاء الخوض في السياسي بشكل توافقي، بما يعمق الخلافات ويفجر التناقضات وافتعال أزمات لتصفية المشترك القائم.

إن الجبهة الاجتماعية وكما أريدَ لها أن تكون، مفتوحة من حيث المبدأ على باقي مكونات الحركة المناضلة ومنها الحركة الأمازيغية وحركة النضال من أجل الحق في الأرض ومن أجل تحصين المرافق العمومية ضد التفويت والخوصصة. مفتوحة على حركة النضال ضد البطالة ومن أجل الحق في العمل القار، من تنسيقيات ومجموعات وجب انضمامها إلى الجبهة بعد توضيح أكثر لمضامينها ومشروعها النضالي العام، يعنى بمطالب كل الفئات. ثم المكون الهام في واقع مجتمعنا وهو الحركة المناهضة للمخزن وضمنهم كل المكونات التي تقاسمت تجربة حركة 20 فبراير، أي الجماعة نفسها، التي ستكون بذلك أمام اختبار وعود "واجهات النضال الأخرى" بعد الانسحاب من الحركة، ثم اختبار مستوى التعاطي مع القضايا الاجتماعية الملموسة للجماهير الشعبية التي هي في حاجة إلى الجميع.

إن دور المركزيات النقابية في الجبهة بقواعد قطاعاتها العمالية وعموم المأجورين ضرورة تاريخية، لا يمكن أن يغفرها التاريخ وكل تردد أو تلكؤ لقياداتها خيانة مكشوفة للنضال الجماهيري الشعبي، تستوجب انتفاضة المناضلات والمناضلين بشكل منظم لتحرير النقابة من البيروقراطية المتعاونة مع أعداء شعبنا. كما أن دور المنظمات السياسية في هذه المعركة، بالغ الأهمية وحاسم في اتجاه فتح آفاق جديدة أمام شعار النضال الديمقراطي، بأساليب وأدوات وحدوية جديدة لتجاوز وتصحيح علاقة السياسي بما هو اجتماعي وربح رهان وضع سياسات اجتماعية بديلة عن السياسات الطبقية القائمة التي تشرع الفقر والبطالة والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. إنها القاطرة التي تتلمس الطريق أمام جبهة النضال الشعبي وهي من يمكنها فعلا أن تجسد مبدأ إشراك كل المعنيين بإنجاح هذه التجربة وتوطينها على المستويات المحلية والجهوية بمضامين الحراكات الشعبية رغم ما يمكن أن يعترض التجربة من خلافات ومحاولات الاستعمال السياسوي الضيق في اتجاه لا يكاد يراوح اشتراطات المشاركة في الانتخابات من عدمها أو في اتجاه يسراوي يستعجل التغيير دون توفير شروطه المادية في الواقع.

إننا جميعا بصدد التأسيس لشروط جديدة تحتمها الشروط العالمية كما الإقليمية، تحمل معها مؤشرات التغيير الديمقراطي الجذري لتمكين شعبنا من أدوات الصراع من أجل انتزاع حقوقه ومطالبه الاجتماعية المحجوزة من طرف المافيا المخزنية وحكومتها الرجعية وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي.

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب: مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي يثمن المبادرات النضالية الوحدوية للجبهة الاجتماعية ويدعو لتوسيعها وتعميقها

بتاريخ 23 فبراير 2020 بالدار البيضاء، اجتمعت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي وتداولت في مختلف القضايا وضمنها الأوضاع العامة التي يعيشها المغرب في ظرفية جد دقيقة، تتمثل في:

- تعميق تبعية المغرب بمواصلة التطبيق الحرفي لتوصيات المؤسسات المالية للإمبريالية، وما يخلفه ذلك من احتداد الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة فيفشل كل المخططات بما فيها ما سمي بالجيل الأخضر كاستمرار لمخطط المغرب الأخضر، رغم صرف الملايير على حصيلة سلبية على كافة المستويات. الاستعداد للمرور للطور الثاني من تعويم الدرهم وما يعنيه من تعميق أزمة القدرة الشرائية وغلاء وبطالة...

- تصاعد النضالات الشعبية من أجل الحق في الأرض والماء والحقوق الأساسية والبنيات التحتية وحماية المرافق العامة، وكفاح العاملات والعمال ضد حملات الطرد الفردي والجماعي في تواطؤ مفضوح للسلطات المخزنية والباطرونا.

- إطلاق مبادرات نضالية وحدوية واعدة للحركة الديمقراطية على أكثر من واجهة أهمها تأسيس الجبهة الاجتماعية في العشرات من المناطق والدخول في برنامج نضالي محلي ووطني. وكذا التنسيق النضالي للنقابات التعليمية لكل من الجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي والنقابة الوطنية للتعليم ك د ش.

وبناء على كل ما تقدم، فإن الكتابة الوطنية إذ تحيي مناضلاتنا ومناضلينا على الروح النضالية الوحدوية والجدية الهامة في المشاركة في التحضير الأدبي للمؤتمر الخامس، وحملات الإعلان عن صيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، رغم التضييق وحرمان العديد من فروعنا من حقها في وصولات الإيداع. فإنها تعلن للرأي العام ما يلي:

1 - تهانيها بنجاح انطلاق البرامج النضالية للجبهة الاجتماعية بتخليد الذكرى التاسعة لحركة 20 فبراير المجيدة وتنظيم المسيرة الوطنية يوم 23 فبراير بالبيضاء. كما تدعو لمواصلة النضال الوحدوي وتوسيع هذه الجبهة بانضمام كافة التنظيمات الرافضة للنظام المخزني والمناضلة من أجل مغرب متحرر من التبعية والاستبداد.

2 - تدين التدخلات القمعية للسلطات المخزنية في منع بعض المناطق من تنظيم عمليات التنقل للمشاركة في المسيرة أو منع وقفات تخليد ذكرى 20 فبراير، خاصة في مدن: الناظور- دمنات-خريبكة -الفقيه بنصالح- الفنيدق - وادزم... كما تدين الاعتداء الذي تعرض رفيقنا فريد هلي من طرف باشا في مدينة الدار البيضاء.

3 - ترفض وتدين بشدة محاولات النظام المخزني فبركة مشهد سياسي لخمدة المافيا المخزنية على حساب مصالح الجماهير الشعبية. وتهيب بجميع الديمقراطيين وقوى اليسار الماركسي للإسهام في توفير شروط بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وبناء جبهة الطبقات الشعبية صونا لقحوق شعبنا في التحرر وبناء نظام ديمقراطي.

4 - تدعم وتتضامن مع نضال عاملات وعمال شركة "امانور" التابعة للمجموعة الفرنسية "فيوليا" وتثمن صمودهم في الإضراب والإصرار على إرجاع المطرودين وتلبية كل المطالب المشروعة، مع نضالات عاملات وعمال شركتي "روزافلور" و"صوبروفيل" ببيوكرى، مع اعتصامات وإضرابات عمال النظافة. كما تدين الحصار المضروب على عاملات وعمال "مناطق التبادل الحر" وحرمانهم من حقهم في التنظيم النقابي للدفاع عن مطالبهم المشروعة. كما تتضامن مع نضالات عمال نقل البضائع في مطار محمد الخامس.

5 - دعمها لكل النضالات والاضرابات التي دعت إليها عدة نقابات قطاعية في الصحة والتعليم وتقنيي ومتصرفي الوظيفة العمومية، وتدعو لتوحيد المبادرات لإسقاط محاولات تدمير الوظيفة العمومية وفرض تعميم نظام التعاقد السيئ الذكر لتفكيك أنظمة الوظيفة العمومية.

6 - تتضامن مع ضحايا الإفراغ القسري من السكن في المحمدية والقنيطرة بدعوى القضاء على البناء العشوائي، مقابل التهجم والسطو على عقارات وأراضي الجموع وتجريف محاصيلها الزراعية كما حصل في منطقة مولاي بوسلهام وتدعو للنضال الموحد ضد الاستيلاء على الأراضي وتسخيرها لفائدة مافيا العقار وتفويتها أو بيعها للأجانب.

7 - تطالب بالسراح الفوري لكل معتقلي حراك الريف، وتدين التضييق على تحركات عائلاتهم، وخاصة تلفيق التهم من طرف المدير العام للسجون ضد الأب احمد الزفزافي.

8 - تدعو لمواصلة النضال من أجل الاستجابة لمطالب المعتقلين السياسيين وخاصة المضربين منهم عن الطعام وفرض السراح والحرية لكافة المعتقلين السياسيين ووقف كل المحاكمات الصورية.

9 - تدين استمرار النظام وحكومته الرجعية في سياسة الديون والاقتراض من صندوق النقد الدولي الذي أعلنت رئيسته رضاها وإشادتها بحسن امتثال المغرب لشروط هذه المؤسسة الامبريالية.

الكتابة الوطنية
الدار البيضاء في، 23 فبراير 2020

النهج الديمقراطي يعقد المؤتمر الجهوي الأول لجهة الشمال

يعقد حزب النهج الديمقراطي بجهة الشمال مؤتمره الجهوي الأول بمدينة الحسيمة، وذلك يوم السبت 29 فبراير الجاري بقاعة المحاضرات بالمركب السوسيو-رياضي بالحسيمة تحت شعار: "الديمقراطية الجهوية لبنة أساسية للنضال من أجل التحرر في أفق مغرب فيدرالي متعدد ينتفي فيه الاستبداد وهدر الكرامة والاعتقال بسبب الراي".

ويأتي انعقاد المؤتمر الأول لجهة الشمال في اطار استكمال الهياكل الجهوية للنهج الديمقراطي قبيل انعقاد المؤتمر الوطني الخامس للحزب والذي سينعقد صيف 2020.

وصرح منسق اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجهوي لجهة الشمال علي بلمزيان أن الاستعدادات استمرت لمدة تفوق السنة تكللت المجهودات ببلورة مشروع أرضية ستكون محور المناقشات داخل المؤتمر،

ويعرف المؤتمر الجهوي لجهة الشمال مشاركة زهاء 130 مؤتمرة ومؤتمر من فروع جهة الشمال: الحسيمة، إمزورن طنجة، العرائش، تطوان، شفشاون ، وزان، القصر الكبير ، اضافة لمشاركين بصفة ملاحظ، كما يتوقع أن يشهد المؤتمر "نقاشات سياسية وتنظيمية هامة تتعلق بالوضع العام وتصور النهج بجهة الشمال خلال المرحلة المقبلة وسيتوج المؤتمر بانتخاب قيادة سياسية على مستوى الجهة وسيصدر المؤتمر بيانا عاما يتضمن أهم الموافق من القضايا السياسية التي تشهدها الجهة وعلى رأسها بلورة تدابير نضالية من أجل الافراج عن كافة المعتقلين السياسيين وإنهاء محنة الاعتقال بالمغرب" .

تعزية

على اثر وفاة والد رفيقنا المناضل أحمد آيت بناصر نتقدم بأحر التعازي وأصدق المواساة إلى الرفيق أحمد، وعائلته وذويه، متمنين لهم جميعا الصبر والسلوان في هذا المصاب الجلل.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

هيئة التوجيه والتخطيط تصعد من احتجاجاتها ضد الحيف

يخوض أطر التوجيه والتخطيط بوزارة التربية الوطنية، سلسلة من الأشكال الاحتجاجية دفاعا عن مطالبهم: إضرابات عن العمل، وقفات ومسيرات آخرها قرارهم خوض إضراب وطني يومي الثلاثاء والأربعاء 3 و4 مارس 2020 ووقفة احتجاجية ممركزة أمام مديرية الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية الثلاثاء 3 مارس 2020 ابتداء من س11 صباحا ومسيرة نحو البرلمان ووقفة واعتصام أمام البرلمان إلى الساعة الخامسة مساء.

واعتبر التنسيق النقابي لهيئة التوجيه والتخططي التربوي، بنقابتي الجامعة الوطنية للتعليم – التوجه الديمقراطي والنقابة الوطنية للتعليم (ك د ش) في بلاغ له العرض المقدم من طرف الوزارة والمتمثل في مشروع المرسوم المنظم للتكوين بمركز التوجيه والتخطيط التربوي ومشروع المرسوم التعديلي للنظام الأساسي، تحصيل حاصل لما تفرضه مستجدات منظومة التربية والتكوين، متسائلا عن مصير سلك التفتيش بالمركز.

كما عبر التنسيق عن مساندته ودعمه للمعارك النوعية التي يخوضها متدربو ومتدربات مركز التوجيه والتخطيط بالرباط، داعيا للاستجابة الفورية لمطالب المتدربات والمتدربين وعلى رأسها تخرجهم بالدرجة الأولى وتوحيد الإطار في إطار مفتش في التوجيه ومفتش في التخطيط التربوي.

وطالب التنسيق المذكور بتوحيد الإطار (مستشارين ومفتشين) في إطار واحد: مفتش في التوجيه أو مفتش في التخطيط مع وضع إطار مستشار في طور الانقراض معتبرا ذلك المدخل الأساسي والموضوعي لحل المشاكل التي تتخبط فيها الهيأة؛ مجددا دعوته الوزارة لإسترجاع حق تغيير الإطار من مستشار إلى مفتش بعد الترقي للدرجة الأولى لأفواج ما بعد 2004.

وطالب بضرورة التسريع بترقية جميع المستشارين والمستشارات في التوجيه والتخطيط التربوي من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى وتغيير إطارهم إلى مفتشين؛ داعيا الوزارة إلى تقديم حلول للملف المطلبي وفق تصور التنسيق النقابي الخماسي الصادرة بتاريخ 12 شتنبر 2019؛ مطالبا بإعادة النظر في مشروع المرسوم المنظم للتكوين بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بما يسمح بولوج المركز بالدرجة الثانية وبعد فترة تكوينية لمدة سنتين يتم التخرج بإطار مفتش من الدرجة الأولى على غرار مركز تكوين المفتشين؛ مجددا رفضه لما سماه الثنائية المفتعلة مستشار/مفتش بالرغم من أدائهم لنفس المهام.

وطالب التنسق النقابي بالرفع من التعويضات النظامية الخاصة بأطر التوجيه والتخطيط التربوي والتعويضات الجزافية (تعويضات عن التنقل لأطر التوجيه التربوي وتعويضات المساهمة في أشغال اللجان، التكوينات وأداء مهام خارج المصلحة بالنسبة لأطر التخطيط التربوي)؛ وبمعادلة شهادة المركز بالماستر.

حاملو دبلوم مهندس دولة يضربون عن العمل ويحتجون أمام مقر وزارة التربية الوطنية

أعلن التنسيق النقابي FNE CDT للأساتذة المهندسين أنه سيقوم بإضراب يومي الثلاثاء والأربعاء 3 و4 مارس 2020 مع وقفة احتجاجية يوم الأربعاء 4 مارس العاشرة صباحا أمام مقر وزارة التربية الوطنية بالرباط احتجاجا على تعنت وزارة التربية الوطنية وتماطلها فيئ تسوية حل ملف الأساتذة حاملي دبلوم مهندس الدولة الناجحين في مباراة الترقية بناء على الشهادة الجامعية، دورة أبريل 2015، ومن اجتاز امتحان الترقية بالشهادة دورة دجنبر 2015.

وأعلن التنسيق في بلاغ له أن آخر ما توصل إليه التنسيق هو أنه تم تدارس ملفنا من طرف لجنة مختصة بالأمانة العامة للحكومة وتمت الموافقة على حقنا في الترقي وتغيير الإطار وتم إرسال الملف فيما بعد إلى رئاسة الحكومة من أجل التسوية النهائية، إلا أنه وبعد مرور ما يربو عن أربعة أشهر لا زال الملف حبيس رئاسة الحكومة ولم نتوصل بأي جواب جديد ما عدا بعض الوعود بقرب تسوية الملف والتي ما فتئنا نسمعها منذ 4 أربع سنوات مرت على افتعال هذا المشكل.

وأكد التنسيق النقابي في بلاغه أن دبلوم مهندس دولة لا يتعارض مع المرسوم المنظم لمباراة الترقية بناء على الشهادات الجامعية، معتبرا أنه من الأجدر ترقية هذه الفئة فورا ودون قيد أو شرط، مطالبا ب:

1 – تسريع مسطرة المصادقة على طلب الترخيص الاستثنائي الخاص بهذه الفئة من طرف وزارة التربية الوطنية والمصالح الوزارية المعنية.

2 – تسوية الوضعية الإدارية والمالية لحاملي دبلوم مهندس دولة فوج أبريل ودجنبر . 2015

3 – بإعلان نجاح الأساتذة الحاملين لدبلوم مهندس دولة (فوج دجنبر 2015) وسحبهم من لائحة المقصيين بدريعة أنهم لا يستوفون الشروط.

وفي الأخير فإننا نناشد كل مكونات الشغيلة التعليمية بمن فيهم المهندسين إلى التضامن من أجل حقنا المشروع في الترقية وتغيير الإطار.

شتوكة ايت بها

بعد اعتصامهم أمام مقر العمالة،

هل سيتم انصاف عمال وعاملات شركة روزا فلور؟

قام عمال وعاملات شركة روزا فلور بالاعتصام أمام مقر عمالة اقليم اشتوكة ايت باها منذ صباح اليوم الخميس 27 فبراير 2020 للاحتجاج على استمرار معاناتهم/ن مع الباطرون الذي لم يسو وضعيتهم المالية وفق ماتم الاتفاق عليه في اجتماعات مارطونية. والعاملات والعمال يعتزمون المبيت في العراء أمام عمالة الاقليم وقد قام أعضاء من اللجنة التحضيرية للجبهة الاجتماعية المغربية بأشتوكة أيت باها بزيارتهم في هذا المبيت الليلي للتضامن معهم في مطالبهم الاجتماعية المشروعة.

وفي خبر من مراسل الجريدة أنه حوالي الساعة الواحدة من صباح يوم الجمعة 28 فبراير2020، تم التوصل إلى اتفاق شفوي يتم بموجبه التوصل بمستحقاتهم/ن يوم الثلاثاء 3 مارس 2020 وعليه تم إخلاء المبيت من أمام العمالة وتم إحضار وسائل نقل خاصة لنقل وإرجاع الجميع الى المعتصم امام مقر الشركة بأيت اعميرة.

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي

تدعم النضالات التي يخوضها العاملون في مختلف القطاعات

عقدت الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي يومه الثلاثاء 25 فبراير 2020 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط اجتماعها الأسبوعي العادي، والذي خصصت جانبا مهما منه للوقوف على تقدم التحضير لعدد من المحطات التنظيمية والنضالية المبرمجة في الأيام والأسابيع القليلة المقبلة، وبعد مناقشتها لأهم المستجدات العامة والنقابية وصولا إلى خلاصات الاجتماع، قررت إبلاغ الرأي العام ما يلي:

الوقوف ترحما على روح الرفيق رحال آيت لعضام عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي واللجنة الإدارية للجامعة المتوفى مؤخرا إثر وعكة صحية مفاجئة، معربة عن خالص مشاعر العزاء لعائلته وزملائه ورفاقه، متمنية للجميع جميل الصبر والسلوان.

دعوة مناضلات ومناضلي الجامعة المنخرطين في التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية MGPAP إلى التهييء الجيد لانتخابات مناديب منخرطيها، ترشيحا وتصويتا، بهدف قطع الطريق على كل مفسد يسعى إلى الركوب على أصوات المنخرطين واستغلال أموال التعاضدية من أجل الاغتناء غير المشروع.

على المستوى التنظيمي:

تثمينها للنجاح الذي عرفه الملتقى الوطني للنقابات الوطنية التابعة للجامعة المنعقد يوم الخميس الماضي 20 فبراير تحت شعار "نقابات وطنية قوية ومندمجة في الجامعة لتفعيل المخطط الاستراتيجي للجامعة".

اعتزازها بنجاح المؤتمر القبلي لتنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي والغابوي المنعقد يومي الجمعة والسبت 21 و22 فبراير الجاري ببولقنادل، والذي يشكل مقدمة لنجاح المؤتمر الوطني السادس للتنظيم المقرر انعقاده يوم الخميس 12 مارس المقبل بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط تحت شعار "انجاح المخطط الاستراتيجي للجامعة، رهين بالمشاركة القوية لنساء القطاع في العمل النقابي".

دعوتها أعضاء اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للاستشارة الفلاحية المنتخبين من طرف المؤتمر الوطني الثاني للنقابة إلى العمل جماعة على إنجاح اجتماعهم المقرر عقده يوم الخميس 27 فبراير الجاري بالمقر المركزي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بالرباط.

على المستوى النضالي:

اعتزازها بالنجاح الكبير والمشاركة القوية اللذين عرفاهما الإضراب الإقليمي ليومي 25 و26 فبراير والوقفة الاحتجاجية المنظمة صبيحة هذا اليوم من طرف فرع الجامعة ببنسليمان أمام مقر المديرية الإقليمية للفلاحة احتجاجا على الممارسات العدوانية للوبي الفساد الفلاحي بالإقليم الرامي إلى تكريس الريع والاستحواذ على مخصصات الدعم الموجه للفلاحين أمام صمت وتواطئ الجهات المسؤولة، داعية الوزارة الوصية إلى التحقيق في الموضوع ومحاسبة المتورطين، وتوفير الحماية لموظفيها.

دعمها المطلق لنضالات النقابة الوطنية للبحث الزراعي التي قررت خوض إضراب وطني عن العمل يوم غد الأربعاء 26 فبراير بمختلف المصالح الإدارية للمعهد وضيعاته التجريبية، ضد تمادي إدارته في الاستهتار بحقوق شغيلته ومكتسباتهم.

دعمها الفعلي لمستخدمي وطلبة مركب البستنة بأكادير ضد القرارات اللامسؤولة لإدارة معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة وما تسببه من آثار سلبية على مردودية أطر المركز ومن تعثر للدراسة مما قد يضيع على طلبته فرصة استكمال دراستهم العليا.

دعمها الكلي للإضراب الوطني للمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين بوزارة الفلاحة المقرر خوضه يوم غد الأربعاء 26 فبراير الجاري من أجل رفع الحكرة عليهم وتمتيعهم بحقوقهم والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة، داعية إياهم إلى مواصلة التعبئة والنضال الوحدوي إلى جانب إخوانهم بباقي القطاعات.

دعوتها تقني ومتصرفي القطاع الفلاحي إلى المشاركة القوية في الإضرابين الوطنيين المقررين يوم غد الأربعاء 26 فبراير بمختلف الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، استجابة منهم لدعوة كل من الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب والاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة.

تضامنها مع عمال شركة أمانور، التابعة لشركة فيوليا الفرنسية، بكل من طنجة وتطوان والرباط ضد الطرد التعسفي الذي طال 17 نقابي ضمنهم الكاتب العام وضرب الحريات النقابية ومن أجل تحقيق مطالبهم وإرجاع المطرودين إلى عملهم وإنصافهم.

تجديدها للتضامن مع الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، معتبرة نضالهم هو نضال جميع المغاربة من أجل حماية ما تبقى من المدرسة العمومية، ومحاربة الهشاشة في الشغل ومختلف الإجراءات الرأسمالية المتوحشة المهددة لمكاسب الشغيلة بجميع القطاعات بما فيها القطاع العمومي.

تثمينها للمبادرات النضالية للجبهة الاجتماعية المغربية والمتجسدة بالخصوص في إحيائها للذكرى التاسعة لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة في أكثر من 40 منطقة، وفي المسيرة الوطنية ليوم الأحد الماضي بالدار البيضاء دفاعا عن الحريات وحقوق الشغيلة وسائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعموم الجماهير الشعبية.

عن الكتابة التنفيذية

الرباط في 25 فبراير 2020

بنسليمان

لوبي الفساد بمديرية الفلاحة يشعل احتجاج الموظفين

نظمت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنظوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل ببنسليمان يوم الثلاثاء 25 فبراير 2020 وقفة بمقر المديرية الاقليمية للفلاحة ببنسليمان للاحتجاج على تعسفات رئيس اتحاد التعاونيات واعتداءاته على الموظفين والموظفات بالمديرية.

وقد حضرت الوقفة الكتابة العامة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي على المستوى الوطني وشارك فيها اضافة للموظفين/ات العاملين بالمديرية ممثلين عن تنظيمات نقابية، حقوقية وسياسية مناضلة:

- شبيبة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي على المستوى الوطني .
- تنظيم المراة العاملة بالقطاع الفلاحي.
- النقابة الوطنية للمحافظة العقارية على المستوى الوطني .
- نقابة الفلاحين والفلاحات بالاتحاد المغربي للشغل جهويا ومحليا.
- الاتحاد المغربي للشغل ببنسليمان بمختلف قطاعاته .
- نقابة المهندسين ونقابة المتقاعدين بالاتحاد المغربي للشغل .
- حزب النهج الديمقراطي بالمحمدية وبنسليمان.
- حزب الاشتراكي الموحد ببنسليمان .
- الجمعية المغربية لحقوق الانسان على مستوى مكتبها الجهوي لجهة الدا رالبيضاء سطات والمكتب الاقليمي ببنسليمان .
- شبيبة النهج الديمقراطي على المستوى الوطني .
- بعض رؤساء التعاونيات الفلاحية واصحاب شركات وفلاحين وفلاحات وعموم المواطنين والمواطنات ومنابر اعلامية .

هذا وقد ردد المحتجون والمحتجات خلال الوقفة التي دامت ثلاث ساعت، مجموعة من الشعارات المنددة بالاعتداء على الموظفين والموظفات وبحماية الفساد من طرف مسؤولين مركزيين وجهويين واقليميين لمدة ثلاث ساعات، وبعد ذلك تناولت الكلمة نائبة الكاتب العام للنقابة الوطنية للقطاع الفلاحي سميرة الرايس وادانت السلوك البلطجي والتسترعلى الفاسدين والمفسدين من طرف المسؤولين مركزيا وجهويا واقليميا وعبرت عن تضامن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مع كافة المضطهدين من موظفين وابرياء فلاحين مؤكدة على ضرورة ربط تحمل المسؤولية بالمحاسبة وايفاد لجنة للافتحاص بخصوص الملايير من الدراهم التي تم نهبها من طرف الفاسدين من رؤساء تعاونيات ومقاولين بتواطؤ مكشوف مع مسؤولين ومنتخبين ونافدين.

وقد سبق لفرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمدينة أن نبه إلى الفساد المستشري بالمديرية الاقليمية للفلاحة ونظم وقفات وندوات صحفية واصدر بيانات لفضح الفساد المستشري بقطاع الفلاحة بالاقليم.

للاشارة وتزامنا مع وقفة الجامعة فقد نظمت "وقفة مضادة" بمباركة رئيس اتحاد التعاونيات في إطار الاتحاد العام للشغالين بالمغرب رفقة موالين له رددوا خلالها شعارات وطالبوا بدورهم برحيل المدير الاقليمي للفلاحة الحالي!!

وقد عرف محيط الوقفتين حضورا أمنيا كثيفا من مختلف الاجهزة الامنية تفاديا لاي احتكاك.

واقع اليسار في المغرب اليوم

عبد الله الحريف

1 – ما هو اليسار في المغرب اليوم؟

تتميز المرحلة الحالية، في المغرب، بالصراع من أجل التحرر الوطني من هيمنة الإمبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية، والكتلة الطبقية السائدة المشكلة من البرجوازية وكيلة الشركات المتعددة الاستيطان وملاكي الأراضي الكبار. هذا الصراع الذي تخوضه الطبقات الشعبية (الطبقة العاملة، الكادحون الغير عمال في البوادي والمدن والبرجوازية الصغرى والجزء من البرجوازية المتوسطة المصطف بجانب الطبقات المذكورة سابقا). ويتكون اليسار من القوى التي تطمح إلى تمثيل هذه الطبقات والفئات والشرائح الشعبية وتناضل من أجل مصالحها الآنية (تحسين أوضاعها المادية والمعنوية) والاستراتيجية المتمثلة في التحرر الوطني والديمقراطية وتدافع على قيم التقدم والحرية والعلمانية والمساواة والكرامة.

وأود التأكيد هنا على مسألة أساسية وهي أنه، خلافا لليمين الذي يوحده الدفاع عن جوهر النظام القائم، أي الرأسمالية التبعية، فإن اليسار يعاني من انقسام عضوي بين يسار جذري يناضل من أجل القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية ويسار إصلاحي يحلم بأنسنة أو التعايش مع الرأسمالية.

–اليسار الجذري يتشكل، بالأساس، من القوى الماركسية المشكلة من التوجهات الرئيسة التالية:

° التوجه الماركسي أو الماركسي–اللينيني الذي يناضل ضد الرأسمالية ومن أجل الاشتراكية ويسعى إلى بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كأداة لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي على طريق الاشتراكية.

° التوجه التروتسكي الذي يرى أن الصراع، في جميع بلدان المعمور، هو، الآن، بين البورجوازية والطبقة العاملة وأن المهمة المطروحة عالميا هي الثورة الاشتراكية.

– اليسار الإصلاحي هو يسار اشتراكي–ديمقراطي يناضل ضد الانعكاسات الخطيرة للرأسمالية على أوضاع الجماهير الشعبية وليس ضد الرأسمالية كنمط إنتاج ويعتبر أن الانتخابات هي الوسيلة الأساسية لتغيير الأوضاع.

هكذا فإن اليسار في المغرب اليوم يتكون من "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي" والمؤتمر الوطني الاتحادي" و"الحزب الاشتراكي الموحد" و"النهج الديمقراطي" ومجموعات تروتسكية صغيرة ("المناضل(ة)" و"التحرر الديمقراطي" و"رابطة العمل الشيوعي") ومجوعات منحدرة من القاعديين، أساسا "البرنامج المرحلي".

2. واقع اليسار المغربي اليوم:

إن أهم سمات اليسار اليوم هي:

° الضعف الكمي لتنظيماته المختلفة.

° ضعف ارتباطه بالطبقات والفئات والشرائح التي من المفترض أنه يمثل مصالحها، وفي مقدمتها الطبقة العاملة والكادحين بشكل عام.

° ضعف ارتباطه بالنساء رغم كونه يدافع عن المساواة التامة بينهن والرجال وضمان الحقوق الخاصة للمرأة كامرأة وأم.

° ضعف ارتباطه بالشباب.

– التشرذم: إذا كان من العادي والطبيعي أن يتواجد في اليسار تياران أساسيان (تيار جذري وآخر إصلاحي)، فلماذا ينقسم كلا التياران إلى عدد من المنظمات عوض البحث على ما يوحد (على الأقل بالنسبة لليسار الماركسي، العمل المشترك من أجل توسيع الإشعاع والانغراس وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين) ولماذا لا يبحث التياران على قواسم مشتركة ويبنيان جبهة للنضال حول المشترك؟

– التيه الفكري بسبب أزمة البديل الاشتراكي الناتج عن انهيار تجارب بناء الاشتراكية وضعف المجهود لتطوير الفكر الماركسي وعن اختراق الفكر البرجوازي للمنظمات والمناضلين اليساريين، وخاصة فكر ما بعد الحداثة الذي يشكك في أسس الفكر التقدمي وجدوى التغيير ويطرح كبديل الاكتفاء بالعمل على قضايا جزئية وعلى الهويات وعلى قضايا مجتمعية كقضية المرأة مثلا والترويج للعمل في"المجتمع المدني".

الشيء الذي دفع العديد من اليساريين إلى الابتعاد عن الماركسية بل التحول إلى لبراليين. أما أغلب المناضلين المخلصين والمكافحين، فتوجهوا إلى الانغماس في الحركية واختزال الصراع الطبقي في النضال في النقابات وجمعيات المجتمع المدني والمنتديات الاجتماعية العالمية والقارية والإفراط في الرهان على الحركات المناهضة للعولمة مع أنها حركات مائعة. كما تعاني أغلب تنظيمات اليسار من تراجع الاهتمام بالنظرية وتراجع القناعة بإمكانية التغيير الجذري وبالاشتراكية.

– كان التوتر والصراع والأحكام الجاهزة تطبع العلاقة بين اليسار والإسلاميين: فاليسار كان يعتبر الإسلاميين قوة ظلامية متجانسة لا تخترقها التناقضات وأن التمايزات داخلها ثانوية لا تعبر، في العمق، عن تموقعات طبقية مختلفة. والإسلاميون كانوا يعتبرون اليسار كقوة متجانسة واليساريين كملحدين.

لقد انخرطت جل تنظيمات اليسار، بقوة وحماس، في حركة 20 فبراير ولعبت دورا هاما في إذكاء جذوتها،

كما يقود اليسار أو يتواجد، بشكل وازن، في منظمات جماهيرية حقوقية ونقابية لا يستهان بها. فهو يقود أكبر جمعية حقوقية، "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" في إفريقيا والعالم العربي ولها إشعاع دولي. وهو يقود مركزية نقابية (الكنفدرالية الديمقراطية للشغل) ونقابات أساسية (الجامعة الوطنية للفلاحة والجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية والنقابة الوطنية للتعليم–التوجه الديمقراطي) منضوية ضمن المركزية النقابية "الاتحاد المغربي للشغل". وهاتان المركزيتان من ضمن المركزيات الأكثر تمثيلية. ويقود اليسار العديد من التنسيقيات، سواء منها الفئوية أو الموضوعاتية (التعليم، القضية الفلسطينية...) أو حول مشكل محدد (الحركة ضد غلاء فواتير الماء والكهرباء

وندرة مياه الشرب وضد الاستيلاء على الأراضي الجماعية...) وكذا تنسيقيات الدفاع عن الشأن المحلي (السكن، النقل، الأمن...) وغيرها من الحركات الشعبية. كما يتواجد اليسار بقوة في النقابة الوطنية للتعليم العالي ويقود الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين..ودعم اليسار وانخرط مناضلوه ومناضلاته في الحراكات الشعبية التي عمت العديد من المناطق (حراك الريف وجرادة وغيرهما).

وبالرغم مما سبق، يعيش اليسار عزلة جماهيرية حيث لا تؤدي نضالاته المتعددة إلى توسيع صفوفه.

هذا ناهيك عن كون هذه التنظيمات النقابية والحقوقية تتسم بتقلصها (نسبة التنقيب لا تتجاوز 5 في المائة) وتستهلك طاقات هائلة وتشكل ميدانا للصراع على المواقع بين قوى اليسار عوض أن تكون ميدانا للتنافس على خدمة مصالح الجماهير الشعبية والتقارب وتطوير القواسم المشتركة.

3. آفاق اليسار المغربي:

في وقت يتأكد فيه أكثر فأكثر تعفن الرأسمالية وتهديدها للبشرية بالفناء، لعل أخطر ضعف يسم اليسار في العالم، ومن ضمنه المغرب، هو هيمنة الاتجاهات الاصلاحية داخله والتي تراهن على اصلاح الرأسمالية والتي تؤدي الشعوب ثمنها غاليا (أنظر تجربة الأنظمة التقدمية في أمريكا اللاتينية التي راهنت على التعايش مع الرأسمالية: بوليفيا وفينزويلا ونيكاراغوا وغيرها).

وتتوحد هذه الاتجاهات الاصلاحية في كونها لا تطرح ضرورة تجاوز الرأسمالية. وهي، بشكل عام، صنفان:

– القوى الاجتماعية–الديمقراطية التي تعرف التراجع بسبب خياناتها المتتالية للطبقات الشعبية والقوى الشعبوية اليسارية التي بدأت تعيش التآكل (سيريزا وبوديموس وفرانس أنسوميز).

– المناضلون(ات) اليساريون(ات) الذين يكتفون بالنضال في منظمات المجتمع المدني ويرفضون العمل السياسي، فأحرى الحزبي.

لذلك أعتقد أن اليسار لن يتعافى من ضعفه وتشرذمه إلا بقدر ما يسترجع اليسار الجذري الماركسي هيمنته داخل اليسار. وهو ما يتطلب منه:

أ. خوض صراع فكري قوي من أجل استرجاع الماركسية وهجها، كمنهج للتحليل ونظرية في التغيير الثوري، وضع ماركس وأنجلز حجرها الأساس والتي تغتني باستمرار على ضوء الممارسة النضالية وبالاستفادة من التطور العلمي. وعلى هذا الصراع أن يواجه أهم الطروحات الراهنة التي تشكك في الأسس التي إنبنت عليها الماركسية، وخاصة:

– ضد الأفكار التي تنفي الصراع الطبقي وتعوضه بنضالات مشتتة ضد أنواع من الاضطهاد تخترق الطبقات (الجنس، الهوية الإثنية أو الدينية أو العرقية...). والغائب هنا هو النضال ضد الرأسمالية.

والحال أن هذه الأشكال من الاضطهاد حقيقية ولا يصح اعتبارها ثانوية أو مؤجلة إلى حين انتصار الثورة، بل يجب العمل من أجل أن تتمفصل هذه الحركات المشتتة مع الصراع الطبقي من خلال تبيان أن جل القضايا التي تطرحها تمظهرات لأنماط إنتاج سابقة تستعملها الرأسمالية لتفتيت وحدة الطبقة العاملة وعموم الكادحين وإحكام سيطرتها على المجتمعات، وفضح دور الرأسمالية، في مرحلتها الحالية، في بروز هذه الحركات وتهيكلها من خلال إضعاف الدور الاجتماعي للدول لفائدة تضخم دورها القمعي، خاصة في دول المحيط الرأسمالي، ومسئولية الرأسمالية في تهميش مناطق متعددة وشاسعة من خلال تمركز النشاط الاقتصادي والثروة في بضع متروبولات ومدن كبيرة بالأساس – ضد نفي كون أن الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والبرجوازية في نمط الإنتاج الرأسمالي هو الصراع الأساسي.

<<<

التتمة في ص 10

الخلفيات السياسية لقانون اقتناء الأراضي الفلاحية من طرف الأجانب

الحسين لهناوي

تنص وثيقة قانون الاستثمارات الفلاحية التي تم اعتمادها منذ نهاية الستينات من القرن الماضي على المنع الكلي لشراء الأراضي الفلاحية أو القابلة للفلاحة من طرف الأجانب. ولقد تم إصدار هذا القانون بعد التوقيع على وثيقة "ايكس ليبان" الفرنسية التي بموجبها حافظت الدولة الفرنسية على كافة مصالحها الاستراتيجية مقابل الاستقلال الشكلي والمنقوص للمغرب، فأمام الحماس الشعبي كان النظام مجبرا على إصدار قوانين توحي أنها تحافظ على الثروات والممتلكات الشعبية.

ولقد استمر العمل بمقتضيات هذا القانون، منذ ذلك التاريخ إلى اليوم ليتم تعديله وإلغاؤه. والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي، إبان تطبيق برنامج التقويم الهيكلي خلال بداية ثمانينات القرن الماضي، كان قد أشار إلى ضرورة تحرير سوق العقار بالنسبة للأراضي الفلاحية أو القابلة للزراعة، لأن القانون القديم، حسب منظوره، يشكل عائقا بنيويا لجلب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي. ومن المعلوم أن المساحة الصالحة للزراعة بالمغرب تتشكل من أربعة أنماط لاستغلال الأراضي: فهناك نمط الملكية الخاصة الذي يشمل حوالي 74 في المائة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة والتي تقدر ب 8.7 مليون هكتار، ثم هناك أراضي الجموع وأراضي السلاليات، وهي أراض تمتلكها القبائل منذ القدم ويتم استغلالها بشكل جماعي ويتم توزيع الإنتاج على كافة ذوي الحقوق، كل حسب مساهمته في الحرث والحصاد. إلا أن تدخل وزارة الداخلية، كوصية على استغلالها زعزع القانون الجماعي الذي أرسته القبائل لاستغلالها. فعامل أو والي المنطقة المعنية هو من يختار ما يسمى بالنواب عن القبيلة، وأغلبهم أشخاص ينفذون تعليمات أجهزة وزارة الداخلية في عمليات كراء هذه الأراضي للمستثمرين بأثمان زهيدة، وغالبا ما لا يستفيد من مبالغ كراء هذه الأراضي ذوي الحقوق أو تكون استفادتهم شكلية ورمزية، في حين تصرف مبالغ الكراء في أمور بعيدة عن تنمية المنطقة وساكنتها. هذه الأراضي تضم حوالي مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وأزيد من 8 ملايين هكتار من الأراضي الرعوية أو الغابوية. وهذه الأراضي هي المستهدفة بالقانون الجديد.

ومن المنتظر أن تتصرف وزارة الداخلية بصفتها الوصية على بيع الأراضي الفلاحية للأجانب، سواء قصد الاستثمار أو قصد الرعي. هناك النمط الثالث المسمى أراضي الجيش وهي أراضي كان ملوك المغرب، بعد استيلائهم عليها في صراعاتهم مع القبائل، يمنحونها للأشخاص الذين يقدمون خدمة ما لهم. فكان المخزن يستقدم بعض القبائل البعيدة ويمنح لها بعض من الأراضي التي يستولي عليها مرحليا من داخل المجال الذي تتحكم فيه القبائل الأمازيغية الرافضة لهيمنته وهو ما يشكل صراعا مستمرا بين القبائل الأصلية والقبائل المستقدمة، ليظل النظام في وضع مريح ويواصل هجوماته على القبائل الأخرى، وتشمل هذه الأراضي حوالي 400 ألف هكتار.

كان المخزن يستقدم بعض القبائل البعيدة ويمنح لها بعض من الأراضي التي يستولي عليها مرحليا من داخل المجال الذي تتحكم فيه القبائل الأمازيغية الرافضة لهيمنته وهو ما يشكل صراعا مستمرا بين القبائل الأصلية والقبائل المستقدمة، ليظل النظام في وضع مريح ويواصل هجوماته على القبائل الأخرى، وتشمل هذه الأراضي حوالي 400 ألف هكتار.

وأخيرا نمط أراضي الدولة وهي الأراضي المسترجعة من المعمرين الفرنسيين طبقا لاتفاقية ايكس ليبان التي حافظت بموجبها الامبريالية الفرنسية على أهم مصالحها الاستراتيجية وهيمنتها الثقافية. وهذه الأراضي تشمل أزيد من 300.000 هكتار، كلها ضيعات خصبة ويتوفر أغلبها على مصادر المياه وهي متواجدة في الغرب وبركان وسايس وبني ملال ودكالة. العديد من هذه الضيعات تم تفويتها لكبار الضباط العسكريين بعد محاولة الانقلابين العسكريين في بداية السبعينات، وهي تعتبر بمثابة رشاوى وصفقة سخية قدمها النظام للعسكر مقابل تحييده عن الصراع. أما الباقي فتم توزيعه مع مخطط المغرب الأخضر على البورجوازية والأعيان. فالهدف، كما سبق ذكره، هو تحرير سوق العقار وفتحه أمام المستثمرين الأجانب مع تقديم تحفيزات هامة لجلبهم. وبالفعل قامت الدولة بتعديل الوثيقة الأولى لقانون الاستثمارات الفلاحية لسنة 1969 حتى يتلاءم مع المخطط الذي أملاه صندوق النقد الدولي. والهدف الرئيسي هو الإسراع في عملية تحرير سوق العقار للأراضي الفلاحية وفي نفس الوقت تسريع عملية بلترة الفلاحين الصغار ليتحولوا إلى عمال زراعيين رهن إشارة المستثمرين الجدد الذين تمكنوا من أجود الضيعات سواء تعلق الأمر بالضيعات الشاسعة للزراعات الموسمية أو الضيعات المغروسة بمختلف الأشجار المثمرة.

ويكمن الهدف السياسي لهذا المخطط في إعداد طبقة بورجوازية فلاحية حداثية مرتبطة بالأرض، فكما هو معروف، إبان الاستقلال الشكلي كان الإقطاعيون والملاكون العقاريون الكبار يشكلون القاعدة الأساسية للنظام بالإضافة إلى بعض التجار الكبار. لكن مع المدة تناقصت هذه القاعدة بحكم التحاق أبناءها بالقطاعات الحكومية واستثمارهم في القطاعات الأخرى المربحة كقطاع الخدمات وقطاع المالية وغيرها من القطاعات الحديثة. ومن المعروف كذلك أن البادية المغربية شكلت، منذ عهد الحماية، قاعدة خلفية للنظام يتحكم فيها كيف يشاء ولا يسمح بأي فعل سياسي مهما كان شكله لاختراق البادية. وبهذه الصفة أصبحت مسيجة بعناصر الدرك والشيوخ والمقدمين الذين يرفعون التقارير باستمرار حول أي تحرك يقع في البادية. فلما تآكلت الدعامات الإقطاعية استشعر النظام بإمكانية تنامي الشعور بالتهميش والحكرة خصوصا وأن الأجيال الصاعدة باتت تدرك ما يقع في العالم بفضل تقدم تقنيات التواصل الحديث. وهذا ما جعل النظام يحاول إعادة ترميم دور الملاكين العقاريين وتحديثهم من جهة، ومن جهة ثانية زرع مستثمرين أجانب داخل أراضي القبائل بهدف قطع الطريق أمام أي تكتل للفلاحين المهمشين وجعلهم تحت رحمة الأجانب والنظام في آن واحد.

المديونية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية وعلى السيادة الوطنية

من المعلوم أنه منذ فجر الاستقلال، تم استخدام آلية الديون لتعزيز الوصول إلى مختلف الموارد الطبيعية في بلدان العالم الثالث. ففي كثير من الحالات، كان هدف المديونية هو بالذات استخراج ونقل تلك الموارد، لا سيما من خلال إنجاز البنى الأساسية المختلفة (الموانئ والطرق والسكك الحديدية والسدود والمناجم، ...). ويدعي البنك الدولي أن قروضه تهدف إلى "تطوير" البلاد من خلال تشجيعها على تصدير موادها الخام، وكل ذلك تحت تبريرات منظري الليبرالية في المجال الاقتصادي ... وفي أعقاب أزمة الديون في الثمانينات، أدت الصعوبات المالية للبلدان المدينة إلى ارتمائها بين مخالب صندوق النقد الدولي، مما سيجبرها على التخصص أكثر فأكثر في تصدير وخوصصة ثرواتها من أجل الوفاء بديونها، على حساب حاجيات شعوبها وتنميتها المستدامة. ويتم كل ذلك بالطبع، بتواطؤ الطبقات السائدة وأنظمتها الفاسدة والمستبدة.

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نحاول إلقاء الضوء على معضلة المديونية العمومية مع التركيز على أسبابها وأثرها على أوضاع الجماهير الشعبية في البلدان التابعة وخاصة ببلادنا، ومحاولة طرح البدائل الممكنة من أجل مواجهة أسبابها الحقيقية.

المديونية الخارجية ترهن مستقبل الأجيال الصاعدة

أحمد ميمون

يمكن تعريف الدين العام بالمقدار المالي الذي تكون الدولة مدينة به لغيرها من أطراف خارج البلاد، سواء كانوا أفرادا أو شركات أو حكومات. وهو بمثابة المرآة التي تعكس مقدار العجز في الميزانية السنوية للدولة ومقدار ما تنفقه خلال العام والذي يفوق مقدراتها وعائداتها الضريبية.

فحسب تقرير مكتب الدراسات الأمريكي "ماكينزي" فإن المغرب يعد من أكبر الدول الدائنة، بحيث يحتل المرتبة 29 على المستوى الدولي والمرتبة الأولى على صعيد القارة الإفريقية. ومن المعلوم أن النظام المغربي، انخرط منذ الاستقلال الشكلي، في منظومة الدول الرأسمالية معتمدا على الامبرياليتين الفرنسية والأمريكية كراعيتين له مانحا لهم صلاحيات واسعة في توجيه وتدبير الاقتصاد المغربي. فكل المشاريع الكبرى، منذ سياسة بناء السدود إلى اليوم، كان الخبراء الفرنسيون والأمريكيون عبر مكاتبهم الدراسية، يتكلفون بكافة الدراسات المخصصة لهذه المشاريع مستفيدين من قروض الجهات المانحة، المخصصة لهذه الدراسات. وخلال مراحل التنفيذ يتكلف مهندسوهم وخبرائهم بالإشراف التقني والمالي حتى نهاية المشاريع. طبعا هناك مشاركة الأطر المغربية، لكن كمساعدين وغالبا ما يستفيدون من بعض الفتات التي يقدمها لهم الخبراء الأجانب المتحكمون في العملية. وغني عن البيان أن تمويلات كل هذه المشاريع هي بواسطة قروض، يتم تسديدها على المدى المتوسط والبعيد، حسب الاتفاقيات المبرمة بين النظام والجهة المانحة، والتي تكون خاضعة لمصالح الدول الامبريالية ومؤسساتها المالية.

أهمية الديون الخارجية

خلال بداية ثمانينات القرن الماضي بلغت المديونية الخارجية أرقاما قياسية، باتت تهدد اقتصاد المغرب بالانهيار الشامل. وهو ما دفع بالنظام إلى طلب تدخل صندوق النقد الدولي ليطبق وصفته المعروفة ببرنامج التقويم الهيكلي: وهذا البرنامج عصف بكل المكتسبات التي حققها الشعب المغربي منذ الاستقلال الشكلي بنضالاته المريرة والتي قدم فيها ثمنا غاليا تمثل في العديد من الشهداء والمعتقلين والمنفيين. من بين أهم بنود هذا البرنامج تخلي الدولة تدريجيا عن دورها في القطاعات الحيوية، أساسا قطاع التعليم العمومي بكل أسلاكه وقطاع الصحة العمومية، ثم تفكيك قطاع الوظيفة العمومية، لصالح الرأسمال المحلي والأجنبي. فبالنسبة للتعليم والمدرسة العمومية، فقد شكلا حماسا وطموحا شعبيا عارما، مباشرة بعد الاستقلال الشكلي، بهدف إرساء معالم تعليم شعبي مجاني وذي جودة لفائدة كافة أبناء وبنات الشعب بعد أن حكم الاستعمار الفرنسي بالأمية الشاملة على آبائهم وأمهاتهم. لقد كانت آمال الجماهير الشعبية كبيرة جدا من أجل رد الاعتبار لها عبر تعميم التعليم على أبنائهم وبناتهم بصفته رافعة اجتماعية تضمن لهم حياة كريمة. نفس الطموح ميز النضال الشعبي في مطلب توفير قطاع صحي عمومي مجاني لكافة الشعب. بالإضافة إلى هذين القطاعين الرئيسيين هناك مطلب توفير كل الخدمات العمومية الأخرى الضرورية للعيش بكرامة كالسكن والشغل والتنقل وغيرها من الخدمات الحياتية. إلا أن هذا البرنامج المشؤوم استهدف القطاعين الحيويين، وكل الخدمات والمرافق الاجتماعية الأخرى، حيث تم تفويتها إلى الرأسمال الخاص وحرمان أوسع الجماهير الشعبية من حقهم في التمدرس والتطبيب والاستفادة من الخدمات والمرافق العمومية.

مسلسل القروض يؤدي إلى فقدان السيادة

فاقت المديونية الخارجية للمغرب 82 في المائة من مجموع الناتج الداخلي الخام. فخلال سنة 2020 سيستدين المغرب مبلغ 50 مليار دولار بدل 47 مليار دولار المتوقعة عند مطلع السنة. وتبلغ قيمة خدمة المديونية الخارجية وحدها أزيد من 4 مليارات دولار موزعة بين أداء الدين الخارجي بنسبة 78 في المائة و 22 في المائة برسم الفائدة. فما بين 1983، بداية تطبيق برنامج التقويم الهيكلي و2011 فقط، سدد المغرب ما قيمته 115 مليار دولار، منها 36.5 مليار دولار كخدمات للدين. ومرة أخرى خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، سيلتجأ النظام إلى خدمات صندوق النقد الدولي، مرة أخرى، من خلال التوقيع على البرنامج الائتماني الذي بموجبه تشرف هذه المؤسسة المالية الامبريالية على تصحيح الاقتصاد الوطني. على أن يكون هذا البرنامج مركزا على التوازنات الماكرو اقتصادية، ومن ضمنها ضبط سقف العجز الموازناتي والتضخم. طبعا هذا البرنامج يستهدف المزيد من التقشف وبيع ما تبقى من مؤسسات عمومية للرأسمال الخاص. وفي هذا الإطار تم بيع 8 في المائة من أسهم شركة اتصالات المغرب ب 78.6 مليار درهم، أي 706 مليون دولار. هذا فضلا عن الزيادات المتتالية في أثمان المواد الأساسية. إن ارتماء النظام في أحضان الامبريالية نتج وينتج عنه المزيد من القهر والتفقير لأوسع الجماهير الشعبية. والمستهدف الأساسي هو مكون الشباب الذي يمثل العمود الفقري للمجتمع. فبعد أن سدت في وجهه كل سبل العيش وأصبح يئن تحت وطأة البطالة المستشرية حتى في صفوف، بل وخاصة، حاملي الشواهد العليا الذين ضحى أولياءهم بالغالي والنفيس من أجل تعليمهم وتكوينهم، ها هم يهاجرون بالمئات إلى الدول الأجنبية. أما الشباب غير الحاصل على الشواهد العليا، فيواجه مصيرا مجهولا ومنهم من يغامر بحياته في قوارب الموت. ويكفي إلقاء نظرة على الصحف اليومية للاطلاع على مآسي هؤلاء الشباب الذين يغرقون في البحر وهم في زهرة العمر. أمام هذا الأفق المظلم الذي وضعت فيه سياسات النظام مصير الشعب المغربي بين أيدي المؤسسات المالية الامبريالية، يبقى النضال الوحدوي هو السبيل الوحيد ليتخلص شعبنا من هذا الجحيم. إن التخلص من دوامة القروض يستوجب النضال الدؤوب من أجل استنهاض الجماهير الشعبية وتوعيتها بالأسباب الحقيقية لتعاستها وبؤسها المتجلية في تحكم الكتلة الطبقية السائدة ونظامها المخزني في مصير الشعب وارتهان سيادته للامبريالية وشركاتها العبرة للقارات.

الدين العمومي: الحلقة المفرغة

عزيز مسعودي

"الدين يعوق إمكانيات أي دولة من حيث التنمية. إنه يقلل من مساحة المناورة للخيارات العمومية، لا سيما فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية الاستراتيجية، ويضعف السيادة الاقتصادية للدول".

في المغرب، يبلغ الدين العمومي(DP) حالياً 1000 مليار درهم، ويقترب من 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يشمل هذا المبلغ كلاً من ديون الخزينة التي بلغت 750 مليار درهم بالإضافة إلى ديون المؤسسات والمقاولات العمومية (EEP) التي تضمن الدولة سدادها. وبلغ الدين الخارجي في سنة 2019، 329 مليار درهم (الدولة و EEP).

ويتكون الدين العمومي من عدة مجاميع. يمكن أولا تقسيمها إلى دين عمومي داخلي و دين عمومي خارجي. وهذا الأخير ينطوي على المزيد من المخاطر من حيث التأثير على السيادة الاقتصادية والمالية وتوازن ميزان الأداءات.

إن ديون الخزينة العمومية DT هي ديون الدولة بالمعنى الدقيق للكلمة. وقد وصلت إلى 750 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2019، مقابل 722.6 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2018، بزيادة قدرها أكثر من 3 ٪. وبلغت الحصة المحلية من ديون الخزينة 600 مليار درهم والحصة الخارجية 152 مليار درهم (المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية).

ويتم ضمان ديون المؤسسات العمومية كليا أو جزئيا من قبل الدولة. ففي نهاية ديسمبر 2019، وصلت هذه الديون إلى 220 مليار درهم.

مجموع دين الخزينة زائد الدين المضمون من قبل الدولة يشكل الدين العمومي الذي وصل، في نهاية ديسمبر 2019، مبلغا إجماليا قدره 960 مليار درهم. وتتكون ديون المؤسسات العمومية التي تضمنها الدولة بشكل رئيسي من الدين الخارجي، بمبلغ 185 مليار درهم، في نهاية ديسمبر 2019، منها 71 ٪ مضمونة من قبل الدولة. في حين تبلغ الحصة المحلية من ديون المؤسسات العمومية 33 مليار درهم، وتضمنها الدولة أيضًا.

في الواقع، يكون المبلغ الحقيقي للدين العمومي أعلى بكثير إذا أخذنا في الحسبان أيضًا ديون الجماعات المحلية، وديون المقاولات العمومية المضمونة أيضًا إلى حد كبير من قبل الدولة، ودين الضريبة على القيمة المضافة TVA التي يجب على الدولة أن تسددها للعديد من المقاولات ويصل هذا الرقم إلى عدة مليارات درهم (5 مليارات درهم فقط للمكتب الشريف للفوسفاط OCP). وينبغي إضافة ذلك إلى مجموع الضريبة على القيمة المضافة التي تسددها البنوك من خلال نظام التخصيم الجديد. في الواقع، تسجل البنوك في أصول ميزانيتها العمومية ضريبة القيمة المضافة المستردة للشركات مكان الدولة. وهذا هو الحال أيضًا مع القرارات النهائية الصادرة عن المحاكم ضد الدولة، ولم يتم تنفيذها، وتتكون من الأضرار التي حاولت الدولة حماية نفسها من تبعاتها من خلال المادة 9 الشهيرة من قانون المالية (LF) لسنة 2020. وبعض البلدان تدرج في قائمة الدين العمومي حتى التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية.

علاوة على ذلك، كما هو موضح في الجدول الملحق، فإن المغرب في حلقة مفرغة حقيقية من الديون. في كل عام، وخاصة في عام 2020، يكون المبلغ الإجمالي لإيصالات القروض مساويًا تقريبًا لمبلغ مدفوعات رأس المال وسداد الفوائد، أي 70 مليار درهم.

الدولة تقترض لسداد المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بالتدخل في الخيارات والتوجهات الاقتصادية الاستراتيجية. كما أنه يجعل من الممكن تحويل جزء من القيمة المضافة التي تم إنشاؤها في بلدان الجنوب إلى الشمال، وبالتالي لضمان السيطرة العالمية على رأس المال المالي.

كيفية تقييم المديونية العمومية نوعيا؟

ترتبط هذه المشكلة ارتباطًا وثيقًا بالجدارة الائتمانية أو القدرة على السداد. في الواقع، ستختلف احتمالات السداد حسب الاستخدام الممنوح لرأس المال المقترض. ستكون احتمالات السداد مواتية أكثر في حالة إجراء استثمارات إنتاجية وضمان إمكانية تعزيز القدرات الإنتاجية لبلد ما. وهذا يعني أن الاقتراض لا ينفق على الأسلحة والأمن والشرطة، ولكن على تعزيز البنية التحتية الأساسية والتعليم والتدريب والبحث العلمي. إذا تم استخدام رأس المال المقترض للإنفاق غير المنتج (الاستهلاك، نفقات التشغيل الحكومية)، فستواجه الدولة المثقلة بالديون بالتأكيد صعوبة في السداد، حتى لو كان التضخم العالمي يمكنه أن يخفض الديون بالقيمة الحقيقية.

ينص القانون التنظيمي للمالية (LOF)، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2016، في المادة 20، على أحد المبادئ الأساسية التي يجب أن تمكن الدولة من ضمان الحفاظ على رصيد المالية العمومية. في الواقع، "لا يمكن أن تتجاوز حصيلة القروض مجموع مصروفات الاستثمار وسداد أصل الدين للسنة المالية". غير أن قانون المالية لعام 2020 لم يحترم هذه القاعدة، حيث إن مبلغ القروض بالكاد سيتم استخدامه لتمويل السداد المخطط له، من حيث رأس المال والفائدة، أي ما يقرب من 70 مليار درهم.

إن المغرب في حلقة مفرغة من حقيقية من الديون. في كل عام، وخاصة في عام 2020، يكون المبلغ الإجمالي لإيصالات القروض مساويًا تقريبًا لمبلغ مدفوعات رأس المال وسداد الفوائد، أي 70 مليار درهم.

Etat de la dette publique (DP) 2018-2020			
	2018	2019	2020
Dépenses en intérêts et commissions se rapportant à la DP (1)	**27 112 488 000**	**28 031 370 000**	**29 023 019 000**
Amortissement de la DP à MLT (2):	34 731 500 000	39 213 200 000	67 512 204 000
Interne	29 498 500 000	34 095 200 000	51 131 500 000
Externe	5 233 000 000	5 118 000 000	16 380 704 000
Total (3) = (1) + (2)	**61 843 988 000**	**67 244 570 000**	**96 535 223 000**
Recettes d'emprunts à MLT (4):	68 000 000 000	76 200 000 000	97 200 000 000
Interne	43 000 000 000	49 200 000 000	66 200 000 000
Externe	25 000 000 000	27 000 000 000	31 000 000 000
Différence (5) = (4)-(3)	**+ 6 156 012 000**	**+ 8 955 430 000**	**+ 664 777 000**
Dépenses d'investissements BG (6)	68 229 908 000	73 372 918 000	78 210 295 000
Total (7) = (2) + (6)	**102 961 408 000**	**112 586 118 000**	**145 722 499 000**

"الضمانات أو التسبيقات الحسابية" « provision mathématique » المتعلق بالمعاشات الديون. في الواقع، تسمح آلية الديون بشكل أساسي للمنظمات أو المؤسسات

ترجمه للجريدة
العربي بوحامدي

قضية الديون هي واحدة من المشاكل الرئيسية لجميع بلدان الجنوب

عن: * CIIP

الدين هو آلية مشتركة في التنمية الاقتصادية. إذا كان مخصصًا لاستثمار عام مفيد اجتماعيًا (البرنامج الصحي، التعليم، تغيير وضع الطاقة، برامج استثمارية، وما إلى ذلك) وإذا تم التعاقد مع المؤسسات المالية العامة الخاضعة لرقابة المواطن، يمكن أن يكون الدين العام محرك الاقتصاد. لكن الديون يمكن أن تصبح عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة.

حتى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في عام 2007، والتي أعقبتها أزمة مالية دولية في عام 2008 ومنذ ذلك الحين، أصبحت أزمة المديونية العمومية في العديد من بلدان الشمال وكذلك الجنوب، مشكلة رئيسية فقط لجميع بلدان الجنوب، لأنه في الواقع، أدت ديون البلدان المسماة سائرة في طريق النمو إلى إفقار عام لهذه البلدان.

في الواقع، سددت "البلدان النامية" عمومًا ما يعادل 110 أضعاف ما تدين به في عام 1970، ولكن في الوقت نفسه تضاعفت ديونها بمقدار 50مرة [CADTM، أرقام الديون 2011]. خلال الفترة 2000-1990، مثلت خدمة الدين مبلغًا أكبر من ميزانية التعليم في أكثر من نصف البلدان المدينة ومبلغًا أكبر من المبلغ المخصص للصحة في ٪75 من البلدان. [المصدر www.oid-ido.org/rubrique.php3?id_rubrique=12].

وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين تضاعفت كمية السلع والثروة بمقدار ثمان مرات منذ عام 1970، وهو التاريخ الذي بدأ فيه انفجار مديونية البلدان النامية، حوالي ثلث سكان 104 دول، أي 1.75، مليار شخص يعانون من الفقر متعدد الأبعاد (أي من حيث الدخل ولكن أيضًا من عدم إمكانية الحصول على الحقوق الاجتماعية الأساسية) ويعيش 2.6 مليار شخص على أقل من دولارين في اليوم (في عام 2005) . في المناطق التي يكون فيها المراهقون أكثر عددًا (جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، ويمثل هذا حوالي ٪73 من السكان [تقرير 2010 من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي].

قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 80 مليار دولار على مدى 10 سنوات يمكن أن تقضي على الفقر المدقع في العالم (الحصول على مياه الشرب والغذاء اللائق والتعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأساسية). ومع ذلك، في عام 2008 على سبيل المثال، سددت بلدان الجنوب 600 مليار دولار في خدمة الديون! وهذه يساوي جميع الموارد التي لا تستخدمها الدول لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها مثل الحصول على مياه الشرب والغذاء الكافي والرعاية الصحية الأساسية، بما

في ذلك الوقاية (حملات التطعيم)، التعليم الابتدائي، السكن الملائم، البنية التحتية المرضية، إلخ.

على المستوى الاقتصادي، لسداد الديون، طالبت المؤسسات الدائنة المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من بلدان الجنوب باتخاذ تدابير لتخفيض الإنفاق الاجتماعي العام: الصحة والتعليم والخدمات ذات المصلحة العامة، ودعم الاقتصاد المحلي وحماية الأسواق الداخلية الهشة أو الاستراتيجية (الزراعة). لقد أجبروا البلدان النامية على الاندماج في الأسواق العالمية عن طريق الاستعاضة تدريجياً عن محاصيل التصدير (القطن، الكاكاو، إلخ) للمحاصيل الغذائية (القمح والذرة الرفيعة، إلخ). وبالمثل، ومع تسديد ديونها، تم تشجيع البلدان النامية على بيع و "بأبخس الأثمان" مواردها الطبيعية (الغابات، والموارد المعدنية، والنفط، وما إلى ذلك)، عن طريق جمع جزء ضئيل فقط من العائدات، وهذه تذهب إلى الشركات متعددة الجنسيات ...

إن آليات ديون بلدان الجنوب، وبعبارة أخرى، الظرفية الاقتصادية والسياسية التي تسببت في مديونية هذه البلدان، والعوامل التي أثارت أزمة الديون في بداية الثمانينيات من القرن الماضي وإدارة هذه الأزمة من قبل بلدان الشمال جعلت المنظمات المالية الدولية تنهب بشكل مستمر من اقتصاد الجنوب اقتطاعات هامة يتم تحويلها إلى بلدان الشمال. لاستخدام كلمات Adolfo Perez Esquivel في

لقد أجبروا البلدان النامية على الاندماج في الأسواق العالمية عن طريقٍ الاستعاضة تدريجياً عن محاصيل التصدير (القطن، الكاكاو، إلخ) للمحاصيل الغذائية (القمح والذرة الرفيعة، إلخ). وبالمثل، ومع تسديد ديونها، تم تشجيع البلدان النامية على بيع و "بأبخس الأثمان" مواردها الطبيعية (الغابات، والموارد المعدنية، والنفط، وما إلى ذلك)، عن طريق جمع جزء ضئيل فقط من العائدات، وهذه تذهب إلى الشركات متعددة الجنسيات ...

يناير 1999، "الدين الخارجي لدول العالم الثالث هو دين أبدي، أي جزية، كما في الأزمنة الاستعمارية".

يمكن أن يُعزى التفاوت المتزايد بين الشمال والجنوب إلى هذا الشكل الحديث من الاستغلال والنهب. هذا ما يفسر لماذا أصبحت قضية الديون على مر السنين مصدر قلق رئيسي للنشطاء والمنظمات التي تقاتل من أجل عالم أكثر عدالة. وهكذا، أعلنت محكمة الديون المنظمة في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي لبورتو أليغري في عام 2002 أن ديون العالم الثالث "غير شرعية وغير عادلة ولا يمكن الدفاع عنها على الطائرات الأخلاقية والقانونية والسياسية".

منذ عام 2008، أثرت أزمة الديون العامة أيضا على البلدان الصناعية والبلدان الشمالية. لوقف الأزمة المالية الدولية التي حدثت في عام 2008 بعد أزمة الرهن العقاري في عام 2007 والسماح بإنقاذ البنوك، اقترضت الدول بالفعل في الأسواق المالية بأسعار فائدة غالبًا مفرطة، وبالتالي زادت المديونية العمومية. الأرقام مذهلة: في عام 2009، بلغ الدين الخارجي العام للولايات المتحدة 3500 مليار دولار، وديون فرنسا إلى 1200 مليار دولار. إذا كانت الأرقام لا تضاهى مع البلدان النامية (لنفس العام، فإن الدين الخارجي العام لجميع البلدان النامية يمثل 1460 مليار دولار)، فهناك أوجه تشابه بين الدين العام للبلدان النامية وديون الشمال ؛ خطط التقويم الهيكلي أو سياسات التقشف، والخيارات السياسية للحكام تستجيب لأوامر التمويل العالمي، لصالح الدائنين على حساب السكان.

ولكن في الشمال كما في الجنوب، يقوم السكان والجمعيات بالتعبئة، وهم يدينون آثار الدين البغيض، ويطالبون بافتحاص الحسابات تحت مراقبة المواطن، وتعليق الدفع و / أو الإلغاء، ويقترحون حلول تمويل بديلة من أجل التنمية التي تلبي حقا احتياجات السكان، وخاصة الأكثر ضعفا. علاوة على ذلك، يثير المجتمع المدني مسألة بنية مالية دولية أخرى. إنه يشكك في المنطق الليبرالي الذي يميز الخيارات السياسية للمؤسسات المالية الدولية - تشجيع القطاع الخاص وحرية حركة السلع ورؤوس الأموال التي تعتبر الحل الجيد لإخراج البلدان من الفقر - ويدعو إلى إصلاح جذري لهذه المؤسسات.

ترجمة جريدة النهج الديمقراطي

بطاقة تعريف CIIP

يتكون المؤتمر المشترك بين الكانتونات حول التعليم العام في سويسرا وتيسينو الناطقة بالفرنسية (CIIP) من المستشارين وأعضاء مجلس الدولة والوزراء المسؤولين عن التعليم في كانتونات برن وفريبورغ وجنيف ويورا ونيوتشاتيل وتيسينو، فاليه وفود.

الكانتونات السويسرية لها السيادة في مسائل التعليم (راجع المادة 62، 1 من الدستور الاتحادي). التنسيق ضروري. على المستوى الوطني، يتم توفيره من قبل المؤتمر السويسري لمديري التعليم العام في الكانتون (CDIP)، الذي يجمع بين أعضاء مجلس الدولة المكلفين بالتعليم في الكانتونات السويسرية البالغ عددها 26، على أساس كونكوردات سكولير دي 1970.

وتنظم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أيضا في أربعة مؤتمرات إقليمية، تضمن الإنجازات وتنسيق القرب والتنسيق في المناطق الثقافية المتميزة بشأن الملفات والمقترحات المقدمة إلى اللجنة:

المؤتمر المشترك بين الكانتونات حول التعليم العام في سويسرا وتيسينو الناطقة بالفرنسية (CIIP) ؛ تم إنشاؤه عام 1874، وهو أقدم مؤتمر ؛

- مؤتمر مديري التعليم في شمال غرب سويسرا (NW-EDK)؛
- مؤتمر مديري التعليم العام في سويسرا الوسطى (BKZ)؛
- مؤتمر مديري التعليم العام في سويسرا الشرقية (EDK-Ost)؛

تعمل هذه المؤتمرات الإقليمية الثلاثة الناطقة باللغة الألمانية التي تبلغ من العمر 50 عامًا، مع إدارتها بشكل منفصل لأنشطة معينة أو تنفيذ اتفاقيات إقليمية، معًا عن قرب منذ 1.1.2011 في إطار "مؤتمر مديري التعليم العام السويسري الناطق بالألمانية" (Deutschschweizer Erziehungsdirektoren Konferenz، مد EDK).

الماركسية والتبعية

يونس السالمي

تجمع كل الدراسات الحديثة أن الفوراق الطبقية سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي تزداد بشكل جلي، وأن احتكار الثروة يزداد في يد أقلية قليلة سنة بعد أخرى، بالمقابل يتراكم الفقر في الجهة المقابلة سواء تعلق الأمر بالطبقات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية، وقد اعتبرت بعض هذه الدراسات أن التقهقر لدى فقراء العالم يزداد بشكل سريع جداً يعادل السرعة نفسها التي ترتفع فيها ثروات الأغنياء ، والتي تضاعفت منذ 2008 تاريخ الأزمة المالية العالمية (Oxfaminternational-2019)، فقد أصبح 26 شخص في العالم فقط يمتلكون نصف ثروة العالم.

لكن كل هذه الدراسات تبلع ألسنتها حين الحديث عن السبب الحقيقي وراء هذه الفوارق المخيفة في الأرقام والثروة، لكن حين تجابه هذه الدراسات بالتحليل الماركسي الذي يعتبر أنه كلما توسعت الرأسمالية، كلما أحتكرت أقلية قليلة الثروة وتوسع الفقر أكثر، كلما رفع في وجهك أن الماركسية تجاوزها التاريخ منذ انهيار جدار برلين وأن مسألة التخلف والتبعية ما هي إلا سياسات محلية فاشلة بسبب "سوء التدبير والحكامة".

نظرة عامة عن التبعية

لقد تعددت النظريات التي اختصت بمسألة التبعية وكان أبرز روادها المفكرين الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية الذين ربطوا مسألة تبعية بلدان أمريكا اللاتينية إلى المركز الأوروبي بالاستعمار الرأسمالي الذي دمج بعنف القارة الأمريكية الجنوبية وجعلها ملحقة لمتطلبات الصناعة الأوروبية منذ القرن 16. هذه النظريات التي كانت ترى في العالم عبارة عن قلب رأسمالي تحيط به تخوم تابعة له ومرتبطة به. نجد كذلك نظرية "التطور والتبادل اللامتكافئ" للمفكر الشيوعي سمير أمين التي فسرت مسألة التبعية والهيمنة بـ"استحالة تحقيق النمو الاقتصادي في بلداننا بإتباع النموذج الرأسمالي الغربي، لأن أي اندماج في هذا النظام الرأسمالي يؤدي إلى تعميق تخلفنا وذلك راجع إلى العلاقة الوطيدة بين رأسمالية المركز ورأسمالية الأطراف، وبأن الطبقة الرأسمالية في المركز متمركزة حول الذات، وتستخدم علاقاتها الخارجية لخدمة مصالحها وأوطانها، أما الطبقة الرأسمالية في الأطراف فهي طبقة تابعة وفي خدمة مصالح المركز الرأسمالي". ويقول سمير أمين أن عقد السبعينات سيعتبر عقد حتمية اتباع الأطراف للنموذج الاشتراكي وتجاوزها للرأسمالية كحل للتخلص من تخلفها.

نجد كذلك من أبرز المحاولات النظرية التي فسرت مسألة التبعية في البلدان العربية والبلدان التي خضعت للاستعمار الأجنبي تفسيرا علميا نظرية "نمط الإنتاج الكولونيالي Colonialism" لدى المفكر الشيوعي اللبناني مهدي عامل التي تعتبر أن "نمط الإنتاج الكولونيالي كشكل تاريخي مميز من نمط الإنتاج الرأسمالي، ظهر في البلدان العربية كشكل مميّز من الرأسمالية المرتبطة ارتباطاً تبعياً بنيوياً بالامبريالية "وقد استند مهدي عامل في تحليله إلى العناصر التالية:

أن المجتمعات الكولونيالية لم تستند في تحولها الرأسمالي إلى طور ثوري تقوده البرجوازية المحلية الصاعدة على أنقاض الإقطاع المتهالك، بل بنيت على أساس إعادة تدوير نفس نمط الإنتاج المأزوم المستند إلى الإقطاع بملامح مشوهة للرأسمالية في ارتباط وطيد مع الرأسمالية العالمية التي كانت تعيش مرحلة أزمة في مرحلتها الامبريالية.

بالاستناد إلى التحليل أعلاه ينتج هذا النمط المأزوم اصطفافا طبقيا تتعايش فيه المتناقضات يميزها عجز البرجوازيات الوطنية عن القيام بدورها التاريخي في تحقيق المهام الديمقراطية والوطنية، مما يستدعي تحقيق هذه المهام من لدن الطبقة العاملة المتحالفة مع سائر الفئات المضطهدة ضد البرجوازية الامبريالية والكولونيالية في آن واحد من أجل القطع مع علاقات التبعية عبر ثورة وطنية تقطع مع الامبريالية وتمهد الطريق نحو الانتقال إلى الاشتراكية وديمقراطية تحقق ما عجزت عن تحقيقه البرجوازية المحلية.

إن تناول الماركسية لمسألة التبعية لا يرمي إلى إنتاج نظريات توضع جنبا على الرف ولا لإغناء المحافل الثقافية والأدبية. إن الماركسية هي علم تحرير الطبقة العاملة ولأجل ذلك تتناول المسألة من زاوية طبيعة المهام الملقاة على عاتق الأحزاب الثورية من أجل قيادة الطبقة العاملة وسائر الطبقات الشعبية نحو الديمقراطية والاشتراكية.

عودة إلى الامبريالية

تعتبر الماركسية أن التطورات التي طرأت على الرأسمالية في مرحلتها الانتقالية من المنافسة الحرة نحو الميل إلى الاحتكار قد تميزت بثلاث ميزات أساسية شكلت الأسس المادية لبروز الامبريالية كمرحلة متقدمة من الرأسمالية وهي تركيز الرأسمال ومركزته وميل معدل الربح نحو الانخفاض، وقد خلقت هذه الشروط (الانتقال من المنافسة إلى الاحتكار) إلى تقسيم جديد للعمل على المستوى العالمي بين مراكز الإنتاج الضخمة وبين مراكز جلب اليد العاملة والمواد الأولية.

مع الخصائص التي أضحت عليها الرأسمالية في مطلع القرن العشرين والحاجة الملحة لفهم هذه الخصائص ظهرت نظرية الامبريالية على يد لينين (تطوير لكتابات سابقة عنه) لرصد أهم التغييرات والمهام المطروحة على جدول أعمال الثوريين/ات، لقد رصد لينين أهم خصائص هذا التحول الجذري الذي عرفته الرأسمالية على الشكل التالي:

ظهور الاحتكار محل المنافسة؛

اندماج الرأسمال الصناعي والتجاري بالرأسمال المصرفي وبروز الرأسمال المالي؛

تصدير الرأسمال محل البضائع بصفة خاصة؛

ظهور الكارتيلات والتروستات وتقسيم العالم فيما بينها؛

تقسيم العالم بين القوى الامبريالية الكبرى.

لم تكن عملية رصد هذه التطورات عملية أكاديمية وفقط من لدن لينين بل كانت إطارا نظريا لمهام الطبقة العاملة في تلك اللحظة التاريخية وحشدا للهمم لما هو قادم عبر تعبئة الطبقة العاملة لتحويل الحرب الامبريالية بالحرب الأهلية التي كانت تطل برأسها على كل بلدان أوروبا، إن الامبريالية كما وصفها لينين هي الاحتكار في الاقتصاد والرجعية على طول الخط.

لقد شكلت عملية تصدير الرأسمال عوض البضائع نحو مناطق النفوذ الاستعماري لما تعرفه هذه الأخيرة من انخفاض في الأجور وأسعار الأرض أساسا ماديا لاستحالة بروز برجوازيات محلية قادرة على تحقيق مهام التحرر الوطني والقطع مع تبعية الرأسمال المحلي الهجين للدوائر الامبريالية العالمية وتحقيق الديمقراطية إضافة إلى ما خلفه الاستعمار من بنيات محلية مشوهة أدمجت بالعنف في الرأسمالية، كل هذه العوامل نقلت مهمة تحقيق التحرر الوطني من يد البرجوازية إلى يد الطبقة العاملة وحلفائها التي أصبح منوط بها بناء الديمقراطية في شكلها الجديدة (الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية) المغاير لما عرفته المجتمعات الأوروبية ذات الأفق الاشتراكي.

تتمة مقال واقع اليسار في المغرب اليوم

>>> إن نفي كون الصراع الطبقي بين البرجوازية والطبقة العاملة هو الصراع الأساسي له أيضا نتائج تنظيمية ملموسة تتمثل في أن أدواته (النقابة كأداة للنضال الاقتصادي والحزب كأداة للنضال السياسي) أصبحت متجاوزة ويجب تعويضها بالحركات الاجتماعية والمجتمع المدني الذي تسيطر عليه المنظمات غير الحكومية الممولة، في الغالب، من طرف المؤسسات الإمبريالية.

- ضد "الوهم الديمقراطي" الذي يطمس الأساس الطبقي لأية ديمقراطية. ويعتبر بالتالي أن التغيير الجذري يمكن أن يتم من خلال الانتخابات فقط والتي تقدم وكأنها أعظم تعبير عن الديمقراطية وتعطي نفس الحظوظ للجميع وأن أجهزة الدولة محايدة في الصراع الدائر في المجتمع. والحقيقة أنه بدون التحكم في المفاصل الأساسية للاقتصاد وتفكيك أجهزة الدولة الموروثة عن الأنظمة السابقة وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية شعبية، يسهل على البرجوازية، التي حافظت على هيمنتها الاقتصادية، استعادة هيمنتها السياسية(حالة البرازيل وبوليفيا والتشيلي أيام أليندي...).

- ضد التوجهات اليمينية التي تقبل بالوضع القائم أو تروج لإمكانية إصلاحه من خلال العمل في مؤسسات النظام التمثيلية والفوضوية وضد النزعات الهوياتية الانعزالية المتطرفة وضد اعتبار أن الصراع الأساسي، الآن وهنا، هو بين القوى الإسلامية واليسارية وضد اليسراوية التي تكتفي بطرح الشعارات والأهداف الثورية دون تحديد كيفية تحقيقها في الواقع الملموس، أي دون التوفر على الإستراتيجية الثورية والتكتيكات والتحالفات الملائمة.

ب. إن اليسار الجذري، في نفس الوقت الذي ينتقد هيمنة التوجهات الإصلاحية وسط اليسار، يجب أن يخوض الصراع، بدون كلل أو ملل، من أجل الوحدة النضالية لكل مكونات اليسار.

ج. التقدم في سيرورة بناء الطبقة العاملة لحزبها المستقل وجعل الحركة النقابية في خدمتها وبناء الجبهة الشعبية من خلال:

- القيام بنقلة نوعية في سيرورة بناء هذا الحزب كمهمة آنية لا تقبل التأجيل.

- جعل التواجد مع العمال والكادحين عمل يومي لا يقتصر على مساندتهم في نضالاتهم. الشيء الذي يستوجب تغيير المناضلين(ات) الثوريين(ات) لأساليب عملهم، بل نمط عيشهم. هذا العمل الذي يجب أن يربط بين نضال العمال والكادحين من أجل الدفاع عن مكتسباتهم وحقوقهم وتحسين أوضاعهم وبين بناء أداة تحررهم، أي حزبهم المستقل عن البرجوازية.

- إقناع أكبر عدد من المناضلين(ات) الماركسيين(ات) بأن مهمة تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين مهمة لا تقبل التأجيل وحثهم على الانخراط فيها والنقاش معهم(ن) من أجل المزيد من توضيح الرؤية حول بناء هذا الحزب.

- العمل المستميت من أجل تصحيح أوضاع الحركة النقابية اعتبارا لكون العمل النقابي هو مدخل أساسي للإنغراس في الطبقة العاملة وأول مدرسة للصراع الطبقي للعمال ضد البرجوازية.

- إن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين سيتم في معمعان الصراع الطبقي الذي يتخذ، الآن وهنا أساسا، شكل نضالات تخوضها تنظيمات ذاتية شعبية عديدة ومتنوعة مستقلة عن القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة. لذلك فإن تحصين وتقوية وتوسيع هذه التنظيمات وإيجاد تمفصل سديد وقوي بينها وبين القوى الحية السياسية والنقابية والجمعوية مسألة أساسية. ومن خلال هذا التمفصل ستتشكل الجبهة الشعبية الحقيقية والفاعلة والمؤهلة لقيادة النضال من أجل التغيير لأنها الجبهة التي تضم أوسع القوى المناضلة التي في مصلحتها التغيير. إن الجبهة الشعبية ليست تنسيقا لخوض معارك مشتركة فقط، بل كجبهة للتغيير يجب إن تقدم البديل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي للنموذج التنموي الرسمي الذي فشل فشلا ذريعا. إن أحد نواقص حركة 20 فبراير أنها لم تكن تتوفر على بديل متوافق عليه مكتفية بشعارات فضفاضة: حرية، كرامة، عدالة اجتماعية. ولذلك لا بد من إعطاء أهمية كبرى للحوار العمومي وتركيزه على بلورة برنامج للتغيير، على غرار السودان.

- التوفر على تكتيك سديد يستحضر الواقع الملموس (أوضاع اجتماعية متفجرة، فقدان الوسائط الرسمية لمصداقيتها...) من خلال العمل على بناء جبهة واسعة للتخلص من المخزن باعتباره العقبة الكأداء أمام أي تغيير لصالح الشعب، جبهة تضم كل المتضررين، مهما كانت مواقعهم الطبقية ومرجعياتهم الفكرية، من استبداد وافتراس وفساد المخزن، وخاصة نواته الصلبة المافيا المخزنية.

"الماركسية فى مقابل النسوية التقاطعية" - الجزء 2

الكاتبة: جسيكا كاسيل
ترجمة محمد رمضان

ننشر الجزء الثاني من ترجمة للمقال المطول للنسوية الماركسية "جاسيكا كاسيل" تحاول فية الكاتبة المقاربة بين الماركسية الكلاسيكية وبين النسوية التقطاعية التى نشأت كرد فعل تكميلي على سياسات الهوية. نشر المقال بعنوان أصلي Marxism vs intersectionality أي "الماركسية فى مقابل النسوية التقاطعية". وتفترض كاسيل فى هذا النص، أن النسوية التقاطعية كرديف لسياسات الهوية لا تقدم جديدا سوي فى تسليط الضوء على إمكانات القمع المركب التى ينتجها النظام الرأسمالي وأنها لا تقدم الكثير من التنظير فى سبل تجاوز الظروف الموضوعية المنتجة للقمع والتمييز ضد النساء وتقوم فى هذا النص بشرح موجز تاريخي للنظريات التقاطعية للنسوية ومن ثم تنقد سياسات الهوية بالأساس فى سياق النص.

فى التحليل الأخير يتضح أن القاعدة المادية لأي تقسيم الاجتماعي هي "الندرة الاقتصادية". فالمجتمع الذي يمكن أن يوفر وظيفة جيدة، ومسكن جيد، ومدارجيدة لأفرادة لن يحتاج إلى إلقاء اللوم على "الآخر" بسبب نقص السكن أو التعليم أو العمل. وعلى النقيض من ذلك، فإذا كان المجتمع في أزمة سيشهد ارتفاعا في هذه المواقف التميزية. وقد عبر ماركس عن ذلك جيدا عندما قال: "عندما تعم الحاجة، فإن كل الحماقات القديمة تعود للحياه". ولا يمكن القضاء على هذه المواقف تماما في الوقت الذي تستمر فيه الندرة. فى ظل الرأسمالية فإن تلك الندرة مقصودة بالأساس. فلقد أصبحت البشرية تمتلك الوسائل المتقدمة للإنتاج، الثروات، والموارد التى يحتاجها الجميع لكي ينعم بمستوى معيشة جيد. والمشكلة في ظل هذا النظام هي مشكلة توزيع بالطبع، مشكلة هي أن النسبة الأكبر من الثروة تستولي عليها أقلية صغيرة وتترك الأغلبية تقاتل من أجل الفتات. وهذا هو السبب في أن الماركسيين يطالبون بنزع ملكية الطبقة الرأسمالية، حتى نتمكن من استخدام كل هذه الثروة لصالح الأغلبية والقضاء على جذور التقسيم والقمع المادية.

قمع موضوعي أم قمع ذاتي؟

فى أدبيات "النسوية التقطاعية "غالبا ما يشار إلى القمع "الهيكلي"، ولكن من وجهة نظر مثالية بدلا عن وجهة النظر الماركسية. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بأشكال القمع المتعددة والمتداخلة، تشير بيل هوكس إلى أنه "بالنسبة لي فإن أشكال القمع المتداخل مثل البناء، تشترك جميعها فى الأساس، ولكن الأساس هو المعتقدات الأيديولوجية التي بنيت عليها مفاهيم الهيمنة". وبناءا على السابق فإن باتريشيا هيل كولينز تؤكد أن "التمكين ينطوي على رفض أبعاد المعرفة، سواء الشخصية أو الثقافية أو المؤسسية، التي ترسخ للأحكام العمومية المسبقة والغير إنسانية على حد سواء". وبالتالي، فإن جذور القمع تكمن في منظومة اعراف وتصورات المجتمع حول التفوق ونقص المجموعات المختلفة ونهاية القمع تبدأ من رفض تلك المعتقدات. ويكمن ضعف ذلك التصور في انه لا يفسر لماذا وكيف وجدت مثل هذه المعتقدات، وبالتالي لا يمكن أن يوفر وسيلة للقضاء على تلك المعتقدات على نطاق واسع.

في حين أنه من الواضح أن المواقف والسلوكيات التميزية والقمعية يقوم بها اللأف فى العلاقات الشخصية المباشرة"interpersonal dynamics (التي يجب إدانتها من قبل الثورين)، فإن هذه المواقف لها أصول اجتماعية وتاريخية متجذرة فى هيكل المجتمع الطبقي. وبالمثل، فإن ما يعتبر سمة مهيمنة أنية يفضلها المجتمع بشكل كبير قد تطورت أيضا تاريخيا. فأفكار مثل التفوق الأبيض والعنصرية، والتى ترسخت كظواهر إجتماعيةهيكلية، كانت من نتاجات الطبقات الحاكمة الأوروبية لتبرير الاستعمار والعبودية فى وقت تاريخي سابق. تطورت تلك الأفكار بالموازة مع تطور الرأسمالية نفسها وبالتالي لم يكن ظلم المرأة موجودا على الدوام، ولكنه ظهر بانقسام المجتمع إلى طبقات وترسيخ الزواج كمؤسسة تهدف إلى السيطرة على الحياة الجنسية للمرأة من أجل ضمان الأبوة لغرض نقل الثروة. وتعكس المواقف العنصرية والتحيز الجنسي هذه العمليات المادية والاجتماعية.

وفي حين أن الأفراد يستطيعون بالتأكيد أن يتخذوا مواقف تمييزية بشكل ضار جدا للمجتمع، فإن هذه المواقف والإجراءات لا تفيد في نهاية المطاف إلا الطبقة الحاكمة التي تستغلهم. ومع ذلك، فإن مفهوم "اللإمتيازات "الذي صعد غالبا كمفهوم مؤسس لدي أنصار نظرية "النسوية التقطاعية "بحيث يعني أن أولئك الذين ليسوا ضحايا لشكل معين من الاضطهاد لديهم مصلحة في الحفاظ عليه وإبقاؤه على الآخرين. ويتفق الماركسيون على أن الناس الذين يتعرضون للقمع بطرق متعددة ومتداخلة يواجهون عوائق اجتماعية أكبر وأعظم أثرا من التمييز المركب. ومع ذلك، فإن ما يوصف في كثير من الأحيان بأنه "امتيازات" ينبغي أن يعتبر في نظرنا حقوقا إنسانية ينبغي أن تتاح لكل فرد على قدم المساواة. وعلينا أن نعمل على مناهضة هذا النظام الذي يهمش الطبقة العاملة ويحرم الطبقات المظلومة من هذه الحقوق، ويبقينا منقسمين ونقاتل من أجل الفتات تحت طاولة الطبقة الحاكمة والمصرفيين. يجب أن نقول: "لا تتكلم عن مساواة في اطار الطبقة العاملة. بل تكلم عنها في إطار المجتمع ككل!"

إن قمع مجموعة واحدة يعمل على الحفاظ على النظام الرأسمالي الذي يستغلنا ويضطهدنا جميعا بطرق مختلفة. ليس من مصلحة أي عامل أن يستمر قمع مجموعة أخرى. من منظور سطحي قد يبدو الامر مثل حصول بعض العمال على منفعة على حساب الآخرين، وبالتالي تصب الاعمال التمييزية والقمعية في مصلحتهم. على سبيل المثال، من المعروف أن الرجال يحصلون على أجر أكثر من النساء في جميع أنحاء العالم لنفس العمل. بيد أن الرجال لا يحصلون على أجر أكثر لأن النساء يحصلن على أجر أقل أو العكس. وهناك ما يكفي من الثروة للجميع لزيادة أجورهم، ولكن أغلبية فائض القيمة الذي ينتجه العمال يحصل علية الطبقات الرأسمالية الحاكمة. وتستفيد الطبقة الرأسمالية من خفض الأجر أو التمييز ضد العاملات والمهاجرات والأقليات العرقية والجنسية، لأنه كما أوضحنا سابقا، فإنهم يضعون مثل ما نسميه "تدني عام" لمستويات الأجور.

يجب أن يعمل الماركسيون بجهد لتثقيف وتوعية الطبقة العاملة أنه ليس من مصلحتهم وجود أشكال القمع والتمييز بين بعضهم البعض. ومن خلال الخبرة المكتسبة من النضال يمكن أن نغير أفكار الأشخاص السائدة، وخلال سيرورة النضال فقط يمكن تغيير مثل تلك الأفكار التمييزية. إن يسمى بالعمال "المتميزون" الذي يساهمون في ابقاء المواقف "التمييزية" لا يسمون في الواقع إلا فى خفض أجورهم من خلال المنافسة مع العمال ذوي الأجور المنخفضة ، مما يحافظ على أرباح أصحاب العمل ويبقي على النظام الرأسمالي الذي يستغل الجميع . فالعمال الذين لا يتعرضون لأشكال قمع متقاطعة لديهم الكثير ليخسروه أيضا من خلال ابقاء القمع والتمييز تجاه الآخرين لأنه لا يساعد إلا علي استغلالهم. فجميع العمال يملكون الامكانية للانتصار وذلك بالتوحد في النضال من أجل الاشتراكية، الأمر الذي سيتيح لهم زيادة هائلة في مستوى معيشة كل فرد. تطرح نظرية "النسوية التقاطعية "مفهوم "التحالف "كبديل عن مفهوم "التضامن الطبقي" الذي تطرحة الماركسية ، يشير المفهوم إلى أن قطاعات مختلفة من الطبقة العاملة والمضطهدة لها مصالح مختلفة وينبغي أن يكون لها مصالح مختلفة وينبغي أن يكون لها منظمات منفصلة خاصة بها. يحث الماركسيون على النضال المشترك القائم على المصالح المشتركة، الذي ينظم من خلال الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية التي تحارب جميع أشكال الاضطهاد الذي يتعرض له العمال.

إن الخطر الذي تنطوي عليه "سياسة الامتيازات" (تمييز كل مجموعة مضطهدة بناءا على عامل إضهادها الرئيسي - المترجم) هو أنها تقود لظهور نشطاء يحاولون إقناع قطاعات مختلفة من الطبقة العاملة بأنهم سيستفيدون فعليا من قمع طبقات أخرى من الطبقة العاملة، وبالتالي لديهم مصالح متعارضة معهم (العمال البيض والنساء السود كمثال - المترجم)، بدلا من شرح كيف أن أولويتنا تكمن بالتوحد ضد الطبقة الرأسمالية. وهذا يعطي الحق في للرأسماليين الذين يحاولون دائما إبقاء مثل تلك التصورات بين العمال والذين يستخدمون العنصرية والتحيز الجنسي وغير ذلك من أشكال القمع والتمييز لتبرير ذلك. عندما يتحد العمال "المميزين" والمضطهدون ضد رؤسائهم ويطالبون بأجور وظروف متساوية، فإن قوة هذه الوحدة تسمح لجميع القطاعات بالفوز أكثر من الطبقة المستغلة.

إن قمع وتمييز بعض فئات الطبقة العاملة يشكل أيضا كبش فداء مناسب للطبقة الحاكمة. عندما تكون الرأسمالية في أزمة، فإن الطبقة الحاكمة وممثليها في الدولة يلقون باللائمة على المأزق الذي يواجهونة على تلك المجموعة المهمشة، في محاولة من الطبقة الحاكمة لتحفيز العمال ضد بعضهم البعض وعندما يكافح الناس للبقاء على قيد الحياة ولا يقدم أي بديل حقيقي يساري، لا يمكن لمثل تلك الأفكار (النسوية التقاطعية ، وسياسات الهوية - المترجم) أن تتوقف عن لعب دور تفريقي للطبقة العاملة. وقد ظهر ذلك بوضوح في الانتخابات الأمريكية: فبعد إستبعاد بيرني ساندرز من الإنتخابات، استطاع دونالد ترامب أن يرتقي إلى السلطة عن طريق تغذية مشاعر عنصرية مبنية علي كره الأجانب بين طبقة محبطة من العمال (لا سيما 25 في المائة فقط من السكان الذين صوتوا فعلا له) التي رأت هيلاري كلينتون بأنها تمثل الوضع الراهن المنبوذ. وقد أشارت استطلاعات الرأي إلى أن أعدادا كبيرة من هذه الطبقة يمكن كسبها إلى منصة يسارية تهاجم "فئة المليارديرات" بدلا من إلقاء اللوم على الأقليات العرقية. أولئك الذين صوتوا لصالح ترامب لم يولدوا بطبيعة عدوانية أو تمييزية، ولكنهم استقبلوا هذه الأفكار كتفسير لفقرهم وشقاؤهم. وهذا مثال ملموس على الكيفية التي تتجذر فيها المواقف التمييزية في هياكل المجتمع الطبقي، ويعززها ندرة الموارد والفقر والإحباط في النظام الرأسمالي، ولا سيما عندما يكون اليسار غير قادر على توفير بديل حقيقي.

<<< التتمة في ص 12

تتمة مقال: الماركسية في مقابل النسوية التقاطعية

>>> ليس من الصعب تصور مدى إمكانية تقلص الأفكار التمييزية إذا كان الجميع يتمتع بمستوى مرتفع من المعيشة مع حصول الجميع على فرصة التدريب على المهارات والتعليم ما بعد الثانوي ورعاية الأطفال والرعاية الصحية والنقل والإسكان والترفيه والثقافة وما إلى ذلك. وسيكون من الصعب إلقاء اللوم على أي مجموعة على معاناة شخص آخر عندما يكفل للجميع الحصول على الموارد والفرص التي تؤدي إلى مستوي جيد من المعيشة. ومع ذلك، هذا غير ممكن في وجود الرأسمالية التي تقوم على الإنتاج من أجل الربح بدلا من إشباع الحاجة البشرية. هناك حاجة إلى صراع طبقي موحد لتوحيد جميع المضطهدين في النضال ضد شروط الاستغلال الرأسمالي ضد النظام الرأسمالي.

الصراع الطبقي والنضال ضد التمييز.

الماركسيون يعارضون تفريق الناس علي محاور منفصلة من القمع والاضطهاد وينادون بالحاجة إلى الوحدة. ولا يمكن فهم نضال أي جماعة مضطهدة بشكل منفصل عن أشكال القمع الأخرى وفهم النظام الرأسمالي الذي يحفز تلك الأشكال. ومع ذلك، في حين أن مؤيدي "النسوية التقاطعية" يجادلون بعدم تقسيم الناس عل أساس نمط واحد من القمع، فإن نتيجة النهج الموضوعي هي بدلا من ذلك تقسيم الناس وفقا لعدد لا حصر له من تكوينات الاضطهاد والامتيازات المركبة، مع عدم وجود قاسم مشترك شامل بينهما. وهذا ما اقترحته الناشطة النسوية "التقاطعية "والباحثة باتريشيا هيل كولينز، في كتابها (الفكر النسوي الأسود: المعرفة والوعي وسياسة التمكين (1990)، عندما ذكرت أن "المصفوفة الشاملة للهيمنة تضم مجموعات متعددة، كل منها مع تجارب متفاوتة مع عقوبات وامتيازات تنتج مناظير جزئية للمواجهة والاستجابة لأشكال القمع المتقاطعة ... لا توجد مجموعة واحدة لديها زاوية واضحة من الرؤية. لا تمتلك أي مجموعة نظرية أو منهجية تسمح لها باكتشاف "الحقيقة" المطلقة".

هذه النظرة متشائمة إلى حد ما، تترك لنا فقط حقائقنا الذاتية الجزئية ولا شيء أخر لشرح جذور القمع أو كيفية التغلب عليه مرة واحدة وإلى الأبد. وهي وجهة نظر تؤدي إلى النزعة الفردية والتأمل الذاتي بدلا من النضال الجماعي لتحويل مسار الواقع. إن العالم يتواجد بشكل ملموس خارج أفكارنا ومشاعرنا. وفهمنا لهذا العالم هو بالضرورة جزئي وفردي، ولكنه يظل انعكاسا لحقيقة موضوعية، كما أن أفكارنا بشأن هذا الواقع تخضع لاختبار مستمر من الناحية العملية ضدها. إن مجموعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل الرأسمالية موجودة بشكل موضوعي. إذا كنت تعتقد غير ذلك، انظر ما يحدث إذا كنت لا تعمل لأجل لقمة العيش أو دفع الإيجار الخاص بك! ولأن الغالبية العظمى منا تعيش تحت الرأسمالية وتحت إستغلالها، فإن التحليل والنضال الطبقي يمثلان "زاوية الرؤية" وأعظم أداة نظرية نحو توحيد وتحقيق التحرر للجميع.

في حين أن "النسوية التقاطعية" تنظر إلى جميع أشكال القمع على أنها أساسية بنفس القدر، فإن الماركسيين يسلطون الضوء على أن الطبقة هي الخط الفاصل الأساسي في المجتمع الرأسمالي. ويستند أسلوب الإنتاج الرأسمالي، في جوهره، على استخراج فائض القيمة من العمال من قبل أصحاب وسائل الإنتاج الرأسماليين. هذا لا يعني أن الاستغلال الطبقي هو أسوأ شكل من أشكال القمع من حيث المعاناة، أو أن الطبقة العاملة هي في أي حال من الأحوال متفوقة على الجماعات المضطهدة الأخرى في مقدار القمع الذي تتلقاه. وهذا يعني أنه طالما أننا نعيش في مجتمع تستغل فيه الطبقة الحاكمة الغالبية وتضطهدها، لا يمكن لأي جماعة مضطهدة أن تتحرر حقا لأن هناك دائما عدم مساواة ممنهجة ينتجها النظام نفية. وأي ممثل للطبقة الحاكمة للأقلية، بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو ميلهم الجنسي، سيخدم في نهاية المطاف مصالحهم الطبقية التي تعتمد على تقسيم وقمع الأغلبية منا.

تمثل الأرباح الضخمة التي تراكمت من قبل الطبقة الرأسمالية العمل غير المدفوع الأجر للطبقة العاملة الذين لا يدفع إليهم قيمة عملهم بالكامل. هذا هو ما يعنيه الماركسيون من خلال الاستغلال الطبقي - لا ينبغي الخلط بينه وبين "الطبقية"، التي تشير إلى التمييز ضد الفقراء الذين يعتبرون من الطبقة الدنيا. في حين أن الماركسيون يعترفون بالدور الهام للتمييز والاضطهاد في الحفاظ على النظام الرأسمالي، فإن الواقع الاقتصادي للاستغلال يضع العمال في وضع معين لإنهاء النظام، لأنهم هم الذين ينتجون فائض القيمة في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن جميع العمال لا يعانون من اضطهاد مركب، فإن الغالبية العظمى من المضطهدين يستغلون كعمال أو عمال غير رسميين أو عاطلين عن العمل أو يعيشون تحت عبودية العصر الحديث. وهذا يجعل الاستغلال الطبقي عاملا موحدا لجميع المظلومين. فالطبقة العاملة تشمل الغالبية العظمى من طبقات المجتمع المضطهدة، وهذا هو بالضبط الصراع الطبقي الذي يمكن أن يوحد جميع طبقات المضطهدين ضد عدونا المشترك، الطبقة المستغلة، وذلك فقط هو الذي سوف يؤدي فى النهاية إلى كسر حدة المواقف التمييزية فى المجتمع .

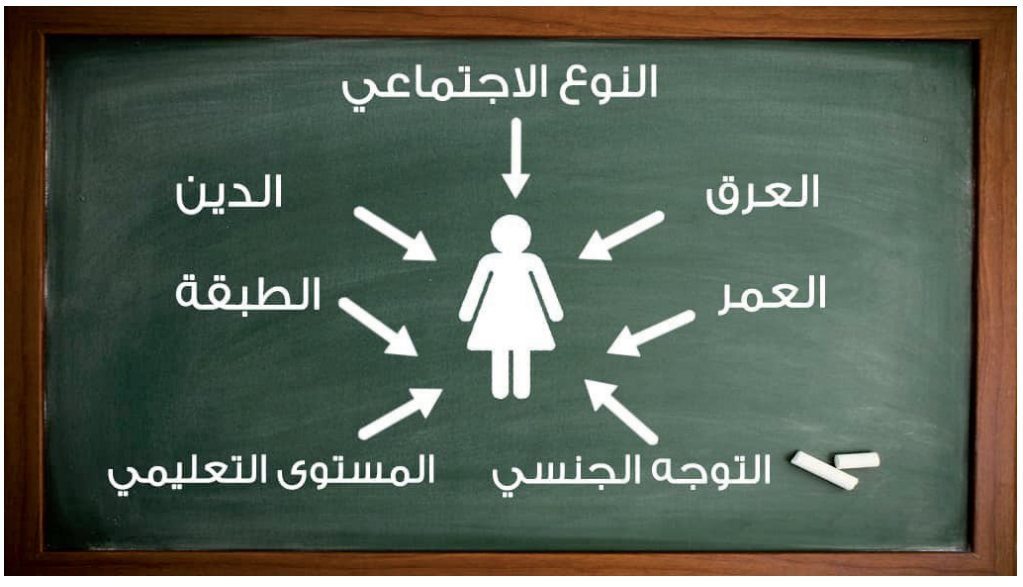

ولسوء الحظ، فشلت معظم القيادات الطلابية والعمالية فيي بناء تنظيمات تناضل طبقيا من خلال دمج جميع فئات المضطهدين. وفي الوقت نفسه، فإن البيروقراطية نفسها غالبا ما تعتمد لغة "تقطاعية" لإخفاء حقيقة أنها لا تقاتل من أجل إصلاحات هادفة للنهوض بظروف الطلاب والعمال. وتستخدم السياسات الرمزية (Tokenistic Policies) مثل التكافؤ بين الجنسين والشعارات الأخرى القائمة على الهوية دون النظر إلى التوجه السياسي، الأمر الذي يؤدي في الواقع إلى عدد قليل من المواقف المفيدة لحفنة من البيروقراطيين غير الملتزمين بالتعبئة الاجتماعية من أجل تغيير الظروف التي من شأنها تخفيف القمع والاستغلال بالنسبة للغالبية الذين يشكلون المجتمع. تستخدم الطبقة الحاكمة سياسات مماثلة لمحاولة استرضاء المظلومين مع ترك نظام الاستغلال بدون أي إصلاحات. إن تمثيل الجماعات المضطهدة في البنوك والشركات الكبيرة لا يغير الواقع بالنسبة لغالبية الطبقات المضطهدة للطبقة العاملة.

والفكرة الكامنة وراء "التمثيل" هي أنه إذا كان هناك عدد أكبر من الناس من الجماعات المضطهدة الذين سيتولون مناصب (كموظفين منتخبين داخل منظمات الطلاب والعمال والمؤسسات السياسية، وكذلك المديرين التنفيذيين، ومديري الشركات، وما إلى ذلك، في القطاع الخاص) التي من شأنها أن تساعد على القضاء عليها. من المهم أن نفهم أن الجماعات المضطهدة ليست مضطهدة لأنها ممثلة تمثيلا ناقصا. فهي ممثلة تمثيلا ناقصا بسبب القمع النظامي في المجتمع الذي يخلق حواجز أمام المشاركة في الحياة العامة والسياسية. إن أفضل طريقة لتحقيق تمثيل حقيقي للجماعات المظلومة في الحركة هي بناء منظمات نضالية يمكن أن تبدأ بالفعل في القضاء على تلك الحواجز كجزء من النضال من أجل إنهاء هذه الظلم. وهذا من شأنه أن يحرض على طبقات أوسع من الجماعات المظلومة والمهمشة تاريخيا على التوحد والسعي للتغلب على الحواجز النظامية التي أعاقت مشاركتها. وسيشجع هذا الكفاح على تطوير قيادة حقيقية من الأسفل، بدلا من السياسات الرمزية من أعلي. ويجب انتخاب ممثلينا على أساس سياساتهم وقدرتهم على قيادة معركة حقيقية.

إن انتخاب نساء مثل مارغريت تاتشر، أو أنجيلا ميركل، أو تيريزا ماي، أو هيلاري كلينتون إلى مناصب من أعلى المناصب السياسية الممكنة، لم يؤد إلى دفع بقضية تحرر المرأة، وقام الثوريون بحملات نشطة ضدهن واستمروا هذا. ونفس الشيء يمكن أن يقال، على أشخاص أخرون فى مؤسسات دولية ، مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، والقائمة تطول. وبالمثل استمرت مستويات المعيشة للأميركيين السود في الانخفاض تحت حكم أوباما. وباعتبارنا ثوريون، سنؤيد أي سياسي يساري ضد أي منهم بغض النظر عن ميولهم الجنسية أو جنسهم أو عرقهم. التمثيل هو أداة قوية في أيدي الطبقة الحاكمة كما أنها تستخدم لخلق الأوهام في دعم القادة الذين يمثلون مصالح الرأسمالية فقط بسبب العرق، والتوجه الجنسي، والجنس، وما إلى ذلك، بدلا من مصالحهم الطبقية.

اعتمد أعضاء الطبقة الحاكمة مثل هيلاري كلينتون لغة خطاب "النسوية التقطاعية "للحصول على الدعم. وأدانت كرينشو وغيرها من أنصار "النسوية التقطاعية " ذلك، وأبرزوا أنه نظرا لأن "المرأة" ليست فئة متجانسة، فإن هيلاري لا تمثل مصالح جميع النساء بسبب سياساتها الإمبريالية. ومع ذلك، فإن حقيقة أن "التقاطعية" لا تستهدف جذور القمع يعني أنها ليست في نهاية المطاف تهديدا للطبقة الرأسمالية أو حلفائها الإصلاحيين، وهذا هو السبب في أنها يمكن أن تعتمد بسهولة لغتها كمحاولة لتبدو أكثر تقدما. ولا يهدد أعضاء الطبقة الحاكمة بأن يسلط الضوء على أن هناك أشكالا متعددة ومتداخلة من القمع والتمييز، ما دام السؤال عن السبب ولمصلحة من يتم هذا قد تم تجاوزة. فهناك سبب واضح يجعل التحالف العالمي لحقوق الانسان يتجنب استخدام لغة ماركسية من أجل أن يوحد جميع المضطهدين من أل تجاوز الرأسمالية .

الجزء 3 والأخير في العدد القادم

ثلاثية القمع الفكري في بلاد الحكرة

سيدي اسباعي

يرتبط مفهوم القمع لدى الكثيرين بتلك السلوكات والممارسات الوحشية التي ترتكبها الأجهزة القمعية بشكل مباشر في حق مجمل فئات الشعب خاصة منها تلك الرافضة للسياسات المخزنية الممارسة من قبل هذا النظام الرجعي التابع للإمبريالية.

عند الخوض في مسألة القمع على مستوى النقاشات العامة يتم التركيز فقط على جوانبه المباشرة من قبيل التعذيب الجسدي والنفسي أو ما تعلق بالاختطافات والإعتقالات التي تعقبها المحاكمات الصورية المعهودة في حق أبناء وبنات الشعب المغربي، والحقيقة أنه توجد أشكال أخرى للقمع يمارسها المخزن علينا على مستوى كافة تفاصيل الحياة اليومية المندرجة في سياق مشروع رأسمالي اقتصادي وسياسي واجتماعي تنفذه الإمبريالية عبر أدواتها العميلة ممن يحكمون هذا البلد، ويستند هذا المشروع على الجهل والتخلف والاستلاب وترتكز فيه على ثلاث أساليب مختلفة للقمع الفكري تسلط علينا، تهم منظومات وقطاعات هامة دون أن يتفطن المواطن البسيط لها بفعل انشغاله بمعارك تحصيل لمعاشه وقوته اليومي.

التعليم:

يعد التعليم واحدا من أهم مرتكزات القمع الفكري في المغرب باعتباره الدعامة الأساسية في عملية بناء وتشكيل الرأسمالية التبعية لعقول الأجيال القادمة، وهو ما نراه مجسدا في برامج ومناهج تعليمية تقوم على اعتماد أسلوب التلقين وفقط، هنا يتم عن قصد تغييب النقاش الذي يلعب دورا أساسيا في تطوير القدرة المعرفية والفكرية لدى الطفل وامتلاكه القدرة على التحليل العلمي لكل ما يتلقاه سواء في المدرسة أو خارجها.

بذلك يصبح التعليم بالنسبة للنظام الرجعي أداة للخنوع والرضوخ عوض أن يصبح مكانا للعلم والمعرفة اللذان بهما يتطور أي مجتمع، بل أكثر من ذلك حول هذا النظام المؤسسات التعليمية إلى مصنع رئيسي للقوالب الفارغة والمدجنة التي نصادفها اليوم، ويتساءل جزء كبير منا عن عدم اكتراثها بالشأن العام واكتفائها بالسلبية في خضم هذا الصراع الطبقي الذي نعيشه، وتختار بذلك الطاعة والولاء للحاكم وحاشيته، بسبب الخوف الذي تربت عليه منذ الطفولة استنادا إلى الاستخدام الخاطئ لمقولة أن " التعليم في الصغر كالنقش على الحجر".

هكذا تكون املاءات المؤسسات الرأسمالية الإمبريالية قد نجحت في تمرير سياساتها الليبرالية عن طريق منظومة تعتمد الرداءة التعليمية، واملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين طريقا لضرب جودة ومجانية التعليم العمومي خدمة للمصالح الإمبريالية، ومن كوارث تعليم كهذا الذي يقدم لأولاد الشعب اليوم ترسيخ قيم ومبادئ الليبرالية التي تفشت في مجتمعنا بشكل أصبح فيه يميل كثيرا إلى الفردانية والأنانية، ولا يهمه القضاء على استغلال الانسان للانسان، بقدر ما يهمه الربح الشخصي و الدفاع عن مصالحه الفردية بعيدا عن مصلحة المجموعة.

الدين:

التعليم وحده لا يكفي النظام للسيطرة والهيمنة على الشعب و سلبه لإرادته فهناك مرتكز آخر يرتبط بطبيعة المجتمع، ولأن المجتمع في المغرب يعد مجتمعا محافظا وللخطاب الديني حيز كبير فيه، يتم استعمال الدين لاضفاء الشرعية الدينية على سلطة الحاكم، و يكون الدين هنا بمثابة الستر الواقية لنظام المخزن و الغطاء الذي يسمح بتمرير كافة سياسات الدولة المخزنية، وكذا تبرير كافة ممارساتها القمعية في حق الشعب المغربي، خاصة الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات الرافضين لسياسات النظام الرجعي العميل والطامحة للحرية والعيش الكريم في هذا الوطن.

بعد أن تقوم المدرسة بتلقين التلاميذ والطلاب دروس الطاعة والولاء، يأتي دور رجالات الدين عبر انتاج خطاب له قالب ديني يستغل قدسية الدين لدى المجتمع، ويعمل على توفير النصوص الدينية الكفيلة بتبرير طاعة و خنوع المواطن لسلطة الحاكم باعتبارها تستمد شرعيتها من الدين الإسلامي "كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته"و"البيعة" وغيرها من مصطلحات ذات الارتباط بجهاز مفاهيمي ضروري لتكريس شرعية سلطة الحاكم الدينية كونه ينتمي ل (ال البيت) ومن الواجب شرعا مبايعته، وبالتالي يتحول الشعب إلى مجرد رعايا عوض مواطنين.

هنا تبرز العلاقة بين السلطة والدين فهي قائمة على الحماية الدينية للحاكم ولذلك نجد أن المخزن ومن يدور في فلكه من رجالات الدين يخشون كثيرا الأصوات الديمقراطية والتقدمية التي ترفع شعار علمانية الدولة، لأن هذا المطلب يعتبر تهديدا صريحا ومباشرا لأهم أعمدة القمع الفكري لدى النظام الملكي الرجعي في المغرب ممثلة في الدين.

دور الإعلام ليس فقط الدعاية للمخزن، ولكن يتجاوز هذه المهمة حين يصبح سلاحا موجها ضد المناضلين ورموز النضال في المغرب، فضلا عن استخدامه كوسيلة لتشويه كل من قال لا في وجه سياسات المخزن أو طالب بالحرية والكرامة في بلاد الحكرة

الإعلام:

من أجل أن تكتمل ثلاثية القمع الفكري في بلاد الحكرة، ومن أجل الدقة في تحقيق الأهداف المتوخاة وفقا للأجندة المعدة من قبل الرأسمالية العالمية، وأيضا من أجل تلميع صورة الأداة التنفيدية لكل مخرجات تلك الأجندة ممثلة في نظام رجعي وعميل، وبشكل سلس يضمن لها التغلغل في مختلف الفئات الهشة من الشعب.

قد يظن البعض أن مشاهد الرداءة و الركاكة الطاغية على المنتوج الإعلامي المقدم للمواطنين تعبيرا عن غباء القائمين على المؤسسات الإعلامية الرسمية وشبه الرسمية، ولكن الحقيقة تثبت أنها مشاهد وبرامج ممنهجة تندرج في سياق تنويع أدوات القمع الفكري الذي تنهجه الإمبريالية ضمن حربها الإيدولوجية الموجه ضد شعوب العالم.

لا يقف دور الإعلام عند الإنخراط في مخطط التدجين فقط بل يعتبر مثل الدين من حيث إسهامه في حماية النظام المخزني العميل وسياساته، والتي يقدمها الإعلام على أنها إنجازات عظيمة عبر التغطية الروتينية والمستمرة للأنشطة الحكومية. دور الإعلام ليس فقط الدعاية للمخزن، ولكن يتجاوز هذه المهمة حين يصبح سلاحا موجها ضد المناضلين ورموز النضال في المغرب، فضلا عن استخدامه كوسيلة لتشويه كل من قال لا في وجه سياسات المخزن أو طالب بالحرية والكرامة في بلاد الحكرة والأمثلة على ذلك كثيرة ممن طالتهم مواقع واستوديوهات التشويه والتخوين بسبب أدوارهم المهمة في فضح سياسات المخزن وجرائمه المرتكبة في حق أولاد الشعب.

إن تلك الأدوات والأبواق الدعائية المسماة جورا وسائل إعلام، لا تعدو كونها حلقة من الحلقات داخل منظومة القمع الفكري المسلطة على هذا الشعب المقهور والطامح اليوم إلى الانتفاض ضد واقع الحكرة والتهميش المفروض عليه، وضد الكومبرادورية وكمشة الانتهازية التي تحكمه وتسلبه ثرواته وإرادته.

بتوضيح جزء من تلك الأدوات يتبادر إلى الأذهان سؤال جوهري حول كيف يمكن مواجهة أدوات القمع الفكري الخفية، والتي تعتبر أشد خطورة من كل أنواع القمع المباشر؟

نتمة حوار ص 15

3 >>> من أهم نتائج الأزمة المالية العالمية وضمنها المديونية العمومية، تصاعد اليمين المتطرف. ما هي آثار ذلك على مستقبل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.. والمهام الملقاة على الشعوب واليسار الماركسي؟

يتميز العالم بتصاعد التيارات اليمينية القومية المتطرفة خصوصا منذ بداية الأزمة المالية العالمية ل 2007، ويعكس هذا التصاعد نتائج الانتخابات في مختلف دول العالم الصناعي في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وتظهر النزعة الفاشية من خلال تنظيمات سياسية تروج للهوية القومية بشكل متطرف وعنصري، وتركز في خطاباتها على محاربة المهاجرين باعتبارهم وباء يشوه المجتمعات الغربية وقيمها...، كما يتم التركيز على معاداة "المسلمين" في البلدان التي يتواجدون فيها بقوة (فرنسا، النمسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا...)، وهذا يتطلب الاهتمام من طرف الماركسيين وأحزاب اليسار الثوري والديمقراطي لما تمثله من مخاطر العنف ضد الشعوب والطبقة العاملة في الداخل والخارج، وتنامي تأثير الأفكار الفاشية حتى وسط الأحزاب الليبرالية التي تلجأ خصوصا في فترات الانتخابات إلى الشعبوية ومسايرة الأفكار الفاشية، كما نلاحظ تنامي الفاشية كذلك في المجتمعات الطرفية التابعة، من التهديد العنصري إلى التهديد العسكري وإشعال فتيل الحروب واسترخاص القيم العمالية والحقوقية والديمقراطية والإنسانية التي ناضلت من أجلها البشرية وقدمت العديد من التضحيات في المآسي والحروب (الحرب العالمية الثانية). إن محاربة عودة الفاشية تعتبر مهمة من مهمات حركات الشعوب المناضلة ضد الرأسمالية في المركز والمحيط، وضد ما تنتجه من نزوعات وأفكار تذهب ضحيتها الطبقات المسحوقة والشعوب الخاضعة، مما يتطلب وضع الفاشية على جدول أعمال حركات مقاومة الشعوب، فكلما تصاعدت الفاشية في المجتمعات إلا وأصبح العالم أمام خيار الاشتراكية كبديل حتمي عن الرأسماليات المريضة وفكرها الفاشي الخطير. والبديل الاشتراكي في حاجة ماسة إلى أممية لنضالات الشعوب ووحدتها الفكرية والبرنامجية وتضامنها ضد الهمجية القادمة.

4 على أية أرضية يمكن توحيد قوى اليسار الماركسية المناضلة والحركات الاجتماعية في مواهجة الهمجية الرأسمالية وآثارها المدمرة للثروة والعمل والبيئة ومستقبل البشرية ؟

لقد أدى انهزام وتفكك قلاع اليسار الماركسي، إلى طغيان الأطروحات اليمينية والسوسيال- ديمقراطية، وانزوى العديد من الحركات والقوى الماركسية في نضالات الحركات الاجتماعية من أجل قضايا ديمقراطية محدودة وتمس قطاعات من البورجوازية المتوسطة والصغرى وغير مرتبطة بأي مشروع ثوري ضد الرأسمالية والامبريالية وتم التخلي الضمني أو الصريح في الكثير من الأحيان عن الأطروحة اللينينية لبناء أحزاب الطبقة العاملة والأدوات الدفاعية المسيسة للجماهير العمالية والشعبية المتضررة من النظام الرأسمالي، وانتشرت النزعة الفوضوية واللاجدوى من التنظيم وحصل نوع من التفكك بين مهمة بناء الحزب الطبقي وبين النقابات وأدوات النضال الجماهيري والحركات الاجتماعية، مما يتطلب نقد هذه الأطروحات وبناء التمفصل اللازم بين الحركات الاجتماعية والحركات السياسية المنظمة المناهضة للرأسمالية والامبريالية سواء على الصعيد الكوني أو الإقليمي أو الوطني.

إن الرأسمالية المتأزمة اليوم ستزداد ممارساتها هجوما على المكاسب الاجتماعية للطبقة العاملة والكادحين وسيزداد بؤس الجماهير، في مقابل الغنى للطبقات البورجوازية المسيطرة وللحاكمين.

إن النضال في عصر السيولة الكبيرة للتواصل والمعلومة يتطلب النضال ضد الرأسمالية من خلال مستويين: تنظيم العمل ضد الرأسمال من جهة وتنظيم الاستهلاك ضد صنمية البضاعة والمجتمع الاستهلاكي البورجوازي، إن الجماهيري المنتجة للثروة والمستهلكة من الممكن تاريخيا أن تصنع مستقبلا وبديلا للبشرية في خضم المقاومة بعيدا عن الرأسمالية وهمجيتها المتصاعدة : إنها اشتراكية القرن 21.

يوميات عامل زراعي – 6 –

عبد الله السامي

استيقظنا باكرا هيئنا وجبة الفطور براد شاي وقطع خبز وقليل من زيت الزيتون الساعة تشير الى السادسة والنصف كل العمال متواجدون أمام مخزن الضيعة وزع علينا صديقي المشرف أدوات العمل عتلات ومناجل.

توجهنا مباشرة الى داخل البيت المغطي أمر العمال بفتح كل انابيب المياه وأمرني أن اتبعه وقف امام انبوب مياه فتحه ثم اخبرني أننا سنقوم بغسل الأنابيب من مخلفات الأسمدة التي تترسب داخلها بحامض النيتريك وعلينا أن نحركها جيد لإزالة ما ترسب داخلها تم تركني بعد أن حدد لي العدد الذي سأفتحه

ماهي إلا دقائق حتى بدأ الماء يتطاير في كل مكان حاولت القيام بعملي وأنا اركض يمنة ويسرة لتحريك كل الأنابيب ولم انهي ذلك العمل حتى تبللت ملابسي وأصبحت تتقاطر بالماء النتن انهينا العمل وأغلقنا الأنابيب اسناني تصطك من شدة البرد الساعة تشير الى التاسعة

وبعدها تحولنا الى تقليم اوراق الموز الميتة تم دفنها لتتحول الى سماد

وفي الحصة المسائية كان عملنا اقتلاع اشجار الموز التي شاخت والعمل يتطلب منا بدل جهد اكبر حيث يطلب منا حفر جنبات الشجرة بعمق متر تقريبا وبعد دفع الشجرة في كل الإتجاهات لتسقط والسبب أن اي قطعة منها بقية عالقة ستنبت منها شجرة موز أخرى والهدف من العملية غرس اشجار اخرى منقحة وفي خط متساوي لنتحكم في سقيها وتقليمها ومعالجتها اتممنا العمل على الساعة السادسة مساء احسست بأن كل قطعة من جسدي منفصلة عن الأخرى ايادي ترتجف وأرجلي بالكاد تحملني قلبي ارتفعت دقاته انفاسي تختنق من رائحة حامض النتريك الملتصق بملابسي اكاد انهار تماما

طيلة ذلك اليوم لم ارفع رأسي إلا مرتين وقت الغداء وعند الخروج

يوم لا زل راسخا في ذاكرتي بعذابه وقساوته في المساء لم يكن باستطاعتي حتى تغيير ملابسي المتسخة والتي تفوح منها رائحة الأسيد ممزوجة برائحة الأسمدة عشت نفس العذاب طوال الليل في احلامي المزعجة لتلك الليلة الفريدة والعجيبة ولم استيقظ حتى الصباح على صوت صديقي وهو يأمرني بتهيىء الفطور لأن وقت العمل قد اقترب.

الثقافة والتغيير

الوعي الفردي والوعي الاجتماعي.

رشيد بنزهة

ان الوعي الفردي بحكم كونه وعيا لانسان معين انما يشكل مجملا لافكاره وآرائه ومصالحه وسجاياه الشعورية والسيكولوجية الاخري. وهو عبارة عن انعكاس للتفاعل المعقد بين بيئة المجتمع المعنى والبيئة الملموسة الخاصة بشخص معين ("البيئة المصغرة")، وانعكاس العام والفردي في وجود الناس.زد على ذالك ان وعي الفردي يضم الوعي الذاتي، اي وعي الانسان لذاته ولموقفه من العالم والمجتمع والطبقة والجماعة.

ان التناسب بين الوعي الاجتماعي والوعي الفردي هو المظهر الملموس لجدلية العام والخاص في الحياة الروحية للمجتمع. وكماان اي عام إنما يوجد في الخاص،كذلك يتجلى الوعي الاجتماعي عن طريق الوعي الفردي فقط. وهذا امر طبيعي،فان قابلية الإحساس والتفكير لا يملكها الا الفرد المعين والشخصية المعينة،ولذلك فان وعيه الخاص ليس شيئا متقوقعا معزولا،بل هوتجسيد للوعي الاجتماعي(الطبقة)ايضا،لاسيما وان الانسان عندما يجتاز عتبة الحياة يجد الوعي الاجتماعي جاهزا،فضلا عن الوجود الاجتماعي. وهو يستوعب هذا الوعي بالضرورة بهذا القدر والشكل او ذاك.

ان الوعي الاجتماعي و الفردي كيان واحد. فلهما مصدر واحد هو وجود الناس واساس واحد هو الممارسة وشكل واحد واسلوب واحد للتعبير هو اللغة . ومع ذلك توجد في هذه الوحدة فوارق جوهرية.فالوعي الاجتماعي يعكس الواقع على نحو اعمق واشمل من الوعي الفردي. فهو يتجرد عن الكثير من السمات الملموسة الخاصة بوعي الافراد ويستوعب وهضم فقط ما هو عام في الوعي الفردي،اما الوعي الفردي،فهو يتسم، بالاضافة الى السمات المميزة لوعي هذه الطائفة الاجتماعية او تلك،بخصائص فريدة تلازم الشخص بعينة وتنجم عن الخصاص المميزة لوجوده الملموس. ولما كانت احدى المهمات الرئيسية للتربية الشيوعية تتلخص في غرس الافكار الشيوعية في ذهن كل فرد فمن المهم ان تراعي في التربية خصائص الوعي الفردي والطباع النفسية للفرد.

وبقدر تحقق النجاحات في البناء الشيوعي يتغير الوعي والاجتماعي والفردي،ويغتنيان عن طريق منجزات العلم والخبرة العملية. وتغدو الافكار الشيوعية ملكا لعدد متزايد من الناس بيد ان ارتفاع الوعي الفردي الى مستوى الوعي الاجتماعي لا يعني السواسية في وعي الافراد.فالمساواة الشيوعية التي يسير المجتمع نحوها ليست مساواة بين اناس عديمي الهوية وذوي تفكير قوالبي،بل هي مساواة بين اناس حيويين نشطاء ذوي تفكير خلاق

في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه للمديونية وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية وعلى السيادة الوطنية باعتبار أنها أصبحت من أهم وسائل نهب الشعوب وتدمير ثرواتها الطبيعية والبيئية وتكثيف الاستغلال للعمال وعموم الكادحين ورهن مصيرها، نستضيف الرفيق حفيظ اسلامي لنحاوره حول آثار وانعكاسات المديونية على مستقبل الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.. والمهام الملقاة على الشعوب واليسار الماركسي؟

1 تعتبر المديونية العمومية اليوم في صلب العلاقات الدولية ومن أهم وسائل نهب الشعوب وتدمير الثروات البيئية والعمل وخاصة في البلدان التابعة وظهرت حركات اجتماعية قوية تواجه تلك السياسات وتحاول طرح بعض البدائل. قبل الحديث عن البدائل، كيف ترون من وجهة نظر الماركسية اللينينية (الماركسية الحية) أهم المنطلقات لفهم العلاقات الدولية وقضاياها؟

يمكن تحديد منطلقات الماركسية في فهم المجتمع الدولي وقضاياه من خلال ما يلي:

- الصراع على الصعيد الدولي وبين الأوطان هو صراع تاريخي ووجودي بين الرأسمال والعمل بين نمطين من الإنتاج الاجتماعي والاستهلاك متناقضين، وهو صراع استراتيجي بين مجتمع قائم على الاستغلال الطبقي تهيمن فيه الشركات الرأسمالية على الأوطان والعالم، ومشروع مجتمعي يريد التغيير الثوري لعلاقات الإنتاج وتحرير المنتجين والقضاء على الملكية الخاصة وصنمية البضاعة وبناء مجتمع بلا طبقات، مجتمع أممي اشتراكي موحد القيم. كما أن هذا الصراع يشمل مستويات أخرى في السياسة والثقافة الدولية تهم مجالات تصورين نقيضين بنيويا لنمطين مختلفين من الإنتاج وعلاقاته التحتية والفوقية، اختلاف حول علاقة عمل/ استهلاك، اختلاف حول المنظور البيئة / الإنسان، اختلاف حول الحرب/ السلم والعلاقات بين الشعوب والأمم ...

- العمال لا وطن لهم: بمعنى أن الرأسمالية أخذت طابعا كونيا خصوصا منذ العصر الامبريالي والاستغلال موجود في كل مكان، والطبقة العاملة والجماهير المقصية يجب أن تكون حاملة لوعي أممي تضامني منظم: "يا عمال العالم اتحدوا" (البيان الشيوعي).

- إن عصر القرن 20 هو عصر ازدهار الامبرياليات، مع تفاوت في القوة والتوسع، وهو أيضا عصر الصراع الدموي والسياسي بين الامبرياليات من أجل النفوذ والمجال الحيوي وتقسيم العالم وخيراته بين الشركات الاحتكارية العالمية ودولها وصل أوجه خلال الحربين العالميتين وانتعاش الكولونيالية مما أدى إلى ظهور الأطروحة اللينينية حول "الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" وما تمخض عنها من برنامج: "يا عمال العالم ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا" لينين. وما طرحه ذلك من مهمات التحرر الوطني على طريق الاشتراكية في البلدان المستعمرة والتبعية.

هذه المنطلقات اختلف تصريفها في العلاقات الدولية على 3 مراحل كبرى:

- مرحلة الثورة الاشتراكية بروسيا (من 1917 إلى الثلاثينات)، والتكالب الامبريالي لإجهاض أول ثورة اشتراكية ناجحة عبر القوى المضادة للثورة، وتمدد الروح الثورية للطبقة العاملة عبر العالم الرأسمالي بفعل بزوغ الأمل في بناء نظام مجتمعي يتحكم فيه المنتجون (أمل الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة في الاشتراكية).

- مرحلة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) والتحالف ضد النازية والفاشية والديكتاتورية العسكرية بين الديمقراطيات البورجوازية الليبرالية والقوة الدولية الصاعدة للاتحاد السوفياتي على أسس إيديولوجية جديدة نوعيا (الفكر الاشتراكي).

- مرحلة الحرب الباردة (1945-1991) والقبول بالتعايش/ التسابق نحو التسلح وتوازن الرعب بين النظامين الرأسمالي ونظيره الاشتراكي، مع الاستمرار في الحروب الإقليمية حول موضوعة التحرر الوطني والكولونيالية القديمة والجديد والاحتكام إلى القانون الدولي في حل المشكلات بين الدولية وبؤر التوتر والنزاع.

- مرحلة تفكك كتلة الدول الاشتراكية المطبقة، والهجوم اليميني للنظام الرأسمالي على العالم مع بقاء بعض التجارب المحسوبة على الاشتراكية أو بقيادة اشتراكيين (الصين، كوبا، كوريا الشمالية...) وبداية مرحلة جديدة أصطلح عليها بالعولمة (عولمة النظام الرأسمالي).

وإذا كانت مرحلة الحرب الباردة قد سمحت عموما برؤية ثنائية للصراع على الصعيد الدولي متمحورة حول قطبين (اشتراكي/ رأسمالي) فإن مرحلة (العولمة الرأسمالية منذ بداية التسعينات) دفعت في اتجاه مرحلة تتسم بالغموض والتردد في فهم طبيعة التناقضات الدولية، وهذا الغموض ستترتب عنه تحاليل للوضع الدولي تتميز بالاضطراب المنهجي أحيانا والتردد التكتيكي وأحيانا بالمغامرة، وينتج عن هذا الاضطراب غموض في الاستراتيجيات والتكتيكات التي تنهجها القوى اليسارية والماركسية في العالم.

2 لمحاولة فهم هذا الوضع أكثر، ما هي في نظركم طبيعة التناقضات الأساسية في السياسات الدولية ؟

يجمع مختلف المحللين السياسيين أن عالم نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة هو عالم مغاير في خصائصه، وتناقضاته مما يتطلب تحليلا جديدا ونوعيا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه التناقضات، وكيفية الفعل فيها من موقع الصراع السياسي والفكري للماركسيين بما يجدد للماركسية والفكر الاشتراكي طاقته الخلاقة في التطلع نحو مجتمع جديد مغاير للمجتمع الرأسمالي (مجتمع الاستغلال الطبقي وتبديد الموارد وتهديد الأرض والبشرية).

إن العالم الحالي هو فعلا عالم متعدد الأقطاب (الو.م.أ ؛ الاتحاد الأوروبي؛ دول البريكس...) لكنه عالم تختلف قطبيته عن قطبية مرحلة الحرب الباردة والتقاطب بين دول ذات توجه اشتراكي ودول ذات توجه رأسمالي، إن التعددية القطبية الحالية هي تعددية الاستقطاب نحو نماذج تشتغل وفق آليات وقواعد نظام السوق الرأسمالي وهذا التنافس بطبيعته التاريخية هو تنافس بين قوى اقتصادية رأسمالية أو "اشتراكية" خاضعة لقوانين التراكم الرأسمالي والسوق الرأسمالية العالمية مما يجعل الأقطاب الحالية وصراعاتها هي بين دول رأسمالية وامبريالية قوية اقتصاديا وعسكريا ومهيمنة في العالم، وقوى أخرى صاعدة (روسيا، الصين، الهند...) تطمح وتعمل على تحسين مكانتها في قسمة العمل الدولية وفق قوانين السوق الرأسمالية نفسها... إن هذا الصراع هو صراع رأسمالي الطابع بين دول رأسمالية مهيمنة ودول تطمح إلى فرض مكانتها وتموقعها في الاقتصاد والسياسة الدولية وهذا التموقع فيه تنافس وصراع الهيمنة العسكرية أيضا من أجل فرض المصالح الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال التهديدات العسكرية الأمريكية لفرض الحفاظ على توازن دولي سابق أو لمحاولة تحقيق اختراقات اقتصادية في إطار التنافس الدولي والتقدم العسكري الروسي في الشرق الأوسط، إن هذا الصراع والتناقض بين الدول والمجموعات يشتغل على السيطرة على الموارد والأسواق والطاقة والمواقع الجيوستراتيجية والتكنولوجيا.

إن اعتبار الامبريالية الأمريكية عدوة الشعوب رقم واحد معروف في الماضي والحاضر للامبريالية، ومواجهتها، ومواجهة الامبرياليات الأوروبية الرقم الثاني في درجة الامبريالية العالمية العائق أمام تحرر الشعوب واستقلالها وبناء ديمقراطيتها الشعبية، وهذا الترتيب بطبيعة الحال قد يتفاوت في الدرجة من بلد لآخر حسب طبيعة التدخلات ونوعها وأساليبها (استعمال القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية أو عدم استعمالها مثل الاحتلال العسكري من طرف الو.م.أ للعراق، والتدخل العسكري الفرنسي "الناتو" في ليبيا...) وقد يسمح لأي حركة تقدمية وتحررية أن تحدد العدو الامبريالي الذي يتطلب مواجهته وتحديد طبيعته وأهدافه ونوع المواجهة المطلوبة له.

لكن فهم التناقضات بين الامبرياليات القديمة والامبرياليات الصاعدة (التدخلات الروسية في الشرق الأوسط) إن كانت تسمح بهامش من التكتيك لاستغلال التناقضات ضد العدو الامبريالي الأكثر شراسة، لكن لا يجب تربية الوهم أننا أمام قوة دولية صاعدة حليفة للشعوب ولتحررها مثل الاتحاد السوفياتي سابقا. لقد سقطت العديد من القوى التحررية في هذا الخطأ وضمنها القوى التحررية العربية من خلال الرهان على ألمانيا النازية والتحالف معها خلال الحرب العالمية الثانية ضدا على الكولونيالية البريطانية والفرنسية، لقد كلف ذلك كثيرا الحركات الوطنية التي قامت بهذا الرهان البورجوازي الخاسر خصوصا مع اندحار النازية الألمانية أمام التحالف الدولي.

إن روسيا اليوم دولة امبريالية صاعدة (في مرحلة تحول)، لها أجنداتها وبرنامجها ومصالحها الاستثمارية والتبادلية خصوصا في ميدان الطاقة والاستثمار العسكري والبنية التحتية والتموقع الجيوستراتيجي، هذه المصالح التي راكمتها خلال الحرب الباردة مع الأنظمة القومية في سوريا خصوصا، ولن تتخلى عن هذه المصالح وستستمر في الصراع من أجلها، كما يجب الانتباه إلى الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية الإمبريالية الصغرى أو الوكيلة (السعودية، تركيا، إيران) في المنطقة، إما لتصريف أجندات إمبريالية بالوكالة أو للدفاع عن مصالحها الإقليمية في منطقة غنية وإستراتيجية ومتوترة.

إن اعتبار روسيا لها مهمة وأجندة لتحرير الشعوب ولمساعدتها على تقرير مصيرها وبناء ديمقراطيتها الشعبية يعتبر انحرافا فكريا وسياسيا لا ينطلق من الهوية الطبقية للقيادة الروسية وطابعها القومي اليميني وتطلعاتها في السوق الدولية، بل ينطلق من أوهام لا معنى لها، تتوهم روسيا قوة تنويرية في مواجهة قوى الظلام...

إن هامش استغلال التواجد الروسي في الشرق الأوسط لصالح شعوب المنطقة يبقى غير مضمون العواقب بل مغامرة سياسية، لوجود أنظمة قومية منحرفة ومرفوضة شعبيا بفعل القمع والاستبداد والفساد والطبقية؛ وغياب يسار منظم وقوي بالمنطقة يمكنه وضع تكتيكات تستغل التناقضات التي تخترق تدخلات القوى الدولية في المنطقة؛ ووجود حركات إسلامية بدون مشروع مجتمعي واضح المعالم في القضايا المحورية لتطلعات الشعوب؛ وضعف الجبهات السياسية على أرضية وطنية ديمقراطية.

<<< التتمة في ص 14

رغم المنع والحصار، النهج الديمقراطي بجهة الشمال يعقد مؤتمره الجهوي الأول بالحسيمة

كانت مدينة الحسيمة المناضلة اليوم السبت 29 فبراير 2020 على موعد مع عرس نضالي، عرس الصمود والمقاومة جسده مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي مسنودين بالشرفاء من كل الاطياف ومن حرائر وأحرار الريف بعد منعهم من عقد المؤتمر الجهوي الأول لجهة الشمال بقاعة عمومية المركب السوسيو رياضي بالحسيمة، ورفع المحتجون شعارات منددة بالمنع، وصد الأبواب في وجه الحزب وتمكينهم من حقه في التنظيم.

وعبر علي بلمزيان، الكاتب المحلي للنهج الديمقراطي بمدينة الحسيمة، عن استنكاره لقرار المنع رغم القيام بكل الاجراءات اللازمة حيث وخلال التحضير للمؤتمر "تقدم الحزب بالملف القانوني لدى باشا المدينة ورئيس البلدية، ومدير المركب في السابع من فبراير الجاري، لكن دون أن يتوصلوا بأي جواب، سواء مكتوب أو شفوي" .

وأوضح بلمزيان، خلال كلمة ألقاها وسط المحتجين، أن تم التقدم أيضا بطلب ترخيص لتمكين الحزب من وضع اللافتات في الشوارع لكن لم يسمح لهم بذلك أيضا...

وأكد بلمزيان بأن أعضاء الحزب خبروا مثل هذه المواقف، ولن تنال من عزيمتهم" ، مشيرا إلى "مواصلة النهج لعمله ونشاطه".

وألقى الرفيق المصطفي براهمة الكاتب-الوطني للنهج الديمقراطي، كلمة قوية حاملة لعدة رسائل باسم الكتابة الوطنية عبر من خلالها عن دلالة اختيار عقد المؤتمر الجهوي بالحسيمة موجها تحية خاصة لمعتقلي الريف وأسرهم ومطالبا باطلاق سراحهم ولنضالات الجماهير في الريف...

واعتبر الكاتب الوطني أن المؤتمر الجهوي قد نجح مصرحا أن "المنع لن يثنينا عن انهاء أشغال مؤتمرنا ومن الآن فصعدا كلما منعنا سنقيم مؤتمراتنا في الشارع محاطينا ومناصرين بجماهير شعبنا...

وبعد الجلسة الافتتاحية التي عقدت بالشارع ، انتقل المؤتمرون لاستكمال أشغال المؤتمر بمقر الجمعية النسائية "تويا".

ردا على تفرد الدولة بشؤون التعليم،

نقابتان تعليميتان FNE و CDT تسطران برنامجا احتجاجيا

أعلن التنسيق النقابي لنقابتي التعليم CDT وFNE عن تسطيره لبرنامج احتجاجي، ستم الاعلان عن تفاصيله خلال الندوة الصحفية المزمع تنظيمها يوم الخميس 5 مارس 2020، العاشرة صباحا بقاعة نادي هيئة المحامين بالرباط

جاء ذلك في بلاغ صادر التنسيق اثر اجتماع تنسيقي بين المكتبين الوطنيين، للنقابة الوطنية للتعليم /CDT، والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي /FNE، بالمقر الوطني للنقابة الوطنية للتعليم انعقد بالدار البيضاء، يوم الجمعة 28 فبراير 2020، حيث يضيف البلاغ أنه تم الوقوف على تمادي الدولة عبر حكوماتها في تنفيذ مخططاتها التدميرية للتعليم العمومي، باعتماد سياسات لا شعبية ولا ديمقراطية (ضرب المجانية، التشغيل بالعقدة، الشراكات عام/خاص، التقاعد، فصل التكوين عن التوظيف، قانون الإضراب...)، وكذلك استمرار مخطط تبخيس وضرب الحركة النقابية وأدوارها التاريخية والشرعية، والتضييق على الحريات النقابية بعدد من الإجراءات على رأسها الاقتطاعات من أجور المضربين، وغياب أي أفق إيجابي لحل الملفات العالقة، سواء العامة والمشتركة أو الفئوية منها، أو المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية، في أطار الوظيفة العمومية، العادل والمنصف والمحفز، الذي يقطع مع الثغرات، ويستجيب لانتظارات الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها، والدامج للأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد وللمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين والمتصرفين (الأطر المشتركة الراغبة في ذلك)...

من وحي الأحداث

المغرب المنكوب

التيتي الحبيب

توجد في القانون والشريعة الإنسانية معايير واعتبارات ضرورية لإعلان منطقة أو دولة منكوبة. لكن الدولة المغربية رفضت دائما تطبيق تلك المعايير والالتزام بتلك الاعتبارات رغم توفر كل شروط لإعلان هذه المنطقة أو تلك الجهة منكوبة.

هل يرجع السبب إلى مكابرة أو عزة نفس أم تراها حسابات سياسية يلتزم بها المسؤولون عن الدولة؟ فكم من المناطق غمرتها الفيضانات، جرفت المحاصيل وحتى المنازل والمساكن، كما تسببت في خسائر مادية في الأرواح والممتلكات. ضربت زلازل قوية خربت مدنا أو قرى، وكم من مناطق ضربها الجفاف والقحط وتسبب في النزوح الجماعي للساكنة... رغم ذلك لم تقرر الدولة إعلان حالة النكبة.

في تقديرنا الغالب يرجع السبب إلى جشع هذه الدولة نفسها واستغلال الكوارث لفرض ضرائب أو جمع تبرعات أو الحصول على منح ومساعدات دولية والتصرف فيها بما تمليه مشيئة الدوائر البيروقراطية، من غير أن تكون ملزمة قانونيا ودوليا في صرف تلك الأموال حسب ما تفرضه المعايير المعمول بها في حالة إعلان المنطقة منكوبة. من نماذج هذه الضرائب ما حمله قانون المالية لسنة 2020 الذي ألزم أصحاب السيارات ووسائل النقل المختلفة بأداء ضريبة لمواجهة الكوارث الطبيعية مدمجة مع بوليصة التأمين.

يعتبر الإقرار بفشل النموذج التنموي الذي طبقته الدولة هو نوع من الاعتراف السياسي بحالة المغرب الاقتصادية والاجتماعية. حالة تفضحها الرتب الأخيرة التي يحتلها المغرب في الترتيب العالمي عند قياس مستوى المعيشة والتعليم والصحة والتنمية البشرية والشغل والإحساس بالأمان والطمأنينة. يأتي المغرب وراء الدول الفاشلة والتي عرفت الحروب الأهلية أو المجاعات وهي بلدان صرحت بأنها في حالة فشل أو أنها تعاني من ويلات النكبة.

فإذا كانت البلدان المنكوبة تعاني من الفقر والجوع أو الأمية وانعدام الشغل فذلك مرده لعوامل غالبا ما تكون خارج إرادة الإنسان. إنها نتيجة الكوارث الطبيعية أو نتيجة اعتداءات خارجية لقوى ذات أطماع في خيرات تلك البلدان؛ بينما نكبة المغرب هي نتيجة تسلط طبقات اجتماعية مفترسة جشعة لا يهمها إلا ما نهبت من خيرات المناطق الهامشية أو من عرق وكدح الطبقات الشعبية، هذه الطبقات السائدة متكتلة وموحدة تملك السلطة السياسية والعسكرية تستعملها للبطش بكل من يطالب بحقه.

المغرب منكوب بفعل سيادة كتلة طبقية تمتص دماءه وتهرب الثروات إلى الخارج خدمة لمصالح الامبريالية الفرنسية بشكل خاص والغربية بشكل عام. المغرب بلد منكوب بفعل الاختيارات الاستراتيجية المفروضة منذ الاستقلال الشكلي والتي تم الاعتراف بفشلها للتنصل من المسؤولية والمحاسبة ويجري الإعداد لفرض اختيارات مشابهة أخرى لاستدامة النكبة والقهر والاستغلال.